

الفرق المنهجي

بين أهل السنة وأهل الأهواء

إعداد

د/ عبد الله بن عبد العزيز العنقري

أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود،
كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، شعبة العقيدة

ملخص البحث

تميز أهل السنة بموقفهم الثابت من النص، حيث جعلوه أصلهم ومُعَوِّظهم، منه يتعلمون، وبه يستدلون، وإليه يرجعون، بحيث وصار كل ما سوى النص مردوداً إليه، غير مُقَدَّم بين يديه. أما أهل الأهواء فأتوا إلى النص؛ ليقودوه إلى مقررات سابقة حددها، ونظروا إلى النص في ضوئها، فالنص عندهم مسبوق لا سابق ومَقُود لا قائد، وتلوّنت معارضة النص بحسب مصدر كل طائفة في التلقي. فالتكلمون قَدَّمُوا عليه عقولهم، ومنحرفو الصوفية قَدَّمُوا كشوفهم، وغلاة المقلدين قَدَّمُوا أقوال مُعْظَمِيهم. سطر العلماء في بيان حقيقة هذا الفرق المنهجي كلمات نفيسة، تُنبئ عن عميق معرفتهم بمأخذ الاستدلال السليم من الفاسد.

ون صُوا على أن المسلك الباطل في التعامل مع النص أمر يشترك فيه أهل الأهواء كافة، حتى صار هو الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل.

ونظراً لعظم شأن هذا الفرق المنهجي فقد ترتبت عليه نتائج كبيرة، من أبرزها اشتداد عناية أهل السنة بالنصوص رواية ودراية، حتى صاروا هم المرجع فيها، مع سلامتهم من أي انتماء باطل؛ لأنهم إنما ينتمون إلى النص، مما أوجد لديهم الألفة والاتفاق.

أما خصومهم فكانوا بضد ذلك، حيث شَرَفُوا بكل نص مخالف، وأظهر تعاملهم مع الدليل بعدهم عن المنهج العلمي، مع وقوعهم في انتماءات باطلة فرقت الأمة وأضعفتها في القديم والحديث.

* * *

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا يرتاب الباحث في موضوع الفرق أن ثمة وجوه اختلاف كثيرة بينها، بيد أن الملفت للنظر هو اتفاق أهل الأهواء في أصل جامع التقوا حوله — رغم تباين مشاربهم — صاروا بسببه في شِقِّ وأهل السنة في شِقِّ.

ويتركز هذا الفرق حول النص الشرعي من القرآن والسنة، حيث يقرر أهل السنة بجلاء أن إقرار العبد بالشهادتين يفرض عليه أن يجعل كلام من آمن به رباً ومعبوداً، وكلام من آمن به نبياً ورسولاً بالمقام الذي لا يدنو منه مقام، فيلزم العبد عندهم أن يترك كل قول وعقد يخالف النصوص مهما مالت إليه النفس وأُشْرِبه القلب^(١)، فإن النهي قد ورد صريحاً عن مجرد رفع الصوت فوق صوت النبي ﷺ، وتوعد الربُّ من فعل ذلك بحبوط عمله في قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا

تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ [الحجرات: ٢].

فإذا كان رفع الصوت فوق صوت المبلغ عن ربه سبباً لحبوط العمل، فكيف بتقديم الآراء والأذواق والسياسات على ما جاء به ورفعها عليه! أليس أولى أن يكون محباً للأعمال^(٢)؟

وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن جرير رحمه الله: ((أي لا يصدّقون بي وبك وما أنزل إليك حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم، يقول: حتى يجعلوك حكماً بينهم فيما اختلط بينهم من أمورهم فالتبس عليهم حكمه... ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتُمْ﴾ يقول: لا يجدوا في أنفسهم ضيقاً مما قضيت، وإنما معناه ثم لا تخرج أنفسهم مما قضيت، أي لا تأثم بإنكارها ما قضيت وشكّها في طاعتك، وأن الذي قضيت به بينهم حق لا يجوز لهم خلافه))^(٣).

وقد ذم الله قوماً أرادوا التحاكم إلى غير الكتاب والسنة، مع دعواهم الإيمان بما أنزل الله، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ

﴿النساء: ٦٠﴾ .

وهذا كما قال ابن كثير رحمه الله : ((إنكار من الله عز وجل على من يدعي الإيمان بما أنزل الله على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، كما ذُكر في سبب نزول هذه الآية))^(٤).

ولما ذَكَرَ ما قيل في سبب نزول الآية قال — مبيناً سعة مدلولها —: ((والآية أعم من ذلك كله، فإنها دامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو الممراد بالطاغوت هنا))^(٥).

هكذا يعتقد أهل السنة في هذه النصوص.

أما خصوم أهل السنة فيتفقون — وهم الفرقاء المتنافرون — على عدم الرفع من

شأن النص إلى هذا الحد، ويصفون أهل السنة بسبب موقفهم هذا بسيل من الأوصاف — التي وإن انطوى بعضها على إقذاع وتجن — فإن منها ما قد أُطلق على أهل السنة لجرد تمسكهم بالنص وعضهم عليه بالنواجذ — وتلك شكاة ظاهر عنك عارها —^(٦).

وقد عني أهل العلم بإيضاح مسلك الفريقين مع النص، وقرروا أنه المَعْلَم الأكبر الذي ميز أهل السنة عن مخالفيهم، بحيث صار فرقاً منهجياً يُعرف به المَتَّبِع من المبتدع. وسطر أهل العلم في بيان هذا الأمر العظيم وبيان ما ترتب عليه من نتائج عبارات في غاية الحسن والنفاسة.

وسيكون بسط هذا الموضوع — إن شاء الله — من خلال المبحثين الآتيين:
المبحث الأول: في بيان هذا الفرق في جانب أهل السنة وأهل الأهواء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المبحث الثاني: في أهم نتائج هذا الفرق.

مصطلحات البحث:

١- المنهجي: تقول العرب: نَهَجَ الطريقُ نَهْجاً ونُهْجاً: وضح واستبان، والمنهاج: الطريق الواضح والخطة المرسومة، والمنهج: المنهاج^(٧).

٢- أهل السنة: الأصل أنه يقابل أهل البدعة، للزوم الأولين لسنة النبي ﷺ، ولزوم الآخرين لما ابتدعوه^(٨).

ويطلق على أهل السنة أسماء مقبولة لا تدل على أيٍّ من أنواع الانتماء الباطل الضيق، ومن أشهرها تسميتهم بأهل الحديث؛ لأنهم اعتقدوا ما جاء في الحديث، فإذا عُبِّرَ بهذا الاسم في مجال الاعتقاد انصرف إلى أهل السنة.

وليس المقصود بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل المراد بهم من كان أحق بحفظه وفهمه واتباعه ظاهراً وباطناً^(٩).

بيد أن لفظ (أهل السنة) يطلق ويراد به معنيان^(١٠):

الأول: عامٌ يدخل فيه جميع الفرق المنتسبة للإسلام، سوى الشيعة، وهو اصطلاح العامة.

الثاني: خاص، يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة.

٣- أهل الأهواء: هم — عند السلف — كل من خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعباد، لأن من لم يتبع العلم الذي بعث به النبي ﷺ فقد اتبع هواه^(١١).

الدراسات السابقة:

لا يعلم الباحث أن هناك دراسة أفردت هذه المسألة بعينها بالبحث، وإن كانت الدراسات العامة في بيان منهج أهل السنة، ونقد مناهج أهل الأهواء كثيرة بحمد الله.

أهداف البحث:

١- تحديد السبب الرئيس في وجود المخالفات العقدية المتنوعة لدى أهل الأهواء.

٢- بيان فرق ما بين منهج أهل السنة ومنهج مخالفهم في التعامل مع النصوص، ومسائل الاعتقاد.

٣- تجلية أهم الآثار المترتبة على هذا الفرق المنهجي في جانب أهل السنة، وفي جانب المخالفين.

منهج البحث:

سيكون منهج البحث — إن شاء الله — منهجاً استقرائياً استنتاجياً.

إجراءات البحث:

• يركز الباحث على تبين هذا الفرق المنهجي من خلال كلام أهل العلم، حتى لا يكون الموضوع مجرد وجهة نظر ارتضاها الباحث.

• يستفيد الباحث في بيان الموضوع من كلام أهل العلم، وإن كان الواحد منهم ضمن دائرة أهل السنة العامة، لأن الحق يقبل من حيث هو حق. فاما الإجراءات المتعارف عليها علمياً فلا أرى حاجة للنص عليها؛ لأنها من المسلمات في البحوث العلمية.

المبحث الأول

في بيان هذا الفرق في جانب أهل السنة وأهل الأهواء.
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جانب أهل السنة.

المطلب الثاني: جانب أهل الأهواء.

المطلب الأول

جانب أهل السنة.

تفاوت أهل العلم في بيان هذا الفرق بين مُسَهِّب ومَوْجِز، وبين واصف ومَحَلِّل. وممن عني ببيان هذه المسألة أبو محمد بن قتيبة^(١٢) عند دفاعه عن أهل السنة وما يروونه من النصوص، حيث قال مبيناً منهج أهل السنة: ((فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من وجهته وتبعوه من مظانه، وتقربوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ وطلبهم لآثاره وأخباره))^(١٣).

فقوله رحمه الله: ((التمسوا الحق من وجهته)) وصف دقيق لمنهج أهل السنة في تلقي الحق، حيث سلكوا السبيل الموصول إليه.

وذلك أن معرفة ما يجب لله وما يجوز عليه وما يمتنع عليه هو أصل الدين وأساس الهداية وأفضل ما اكتسبته القلوب، فلا يمكن أن يتركه الرسول ﷺ إلا وهو في غاية التمام والبيان^(١٤).

ومن هنا حرص أهل السنة على التماس هذه المطالب العظام وغيرها من أمور

الدين في نصوص الوحي المباركة، فأتوا إليها — دون أدنى مقررات سابقة — لتقودهم هذه النصوص، لا ليقودوها، ولتوقفهم هي على الحق الذي يجب لزومه.

ولهذا ارتبط منهج أهل السنة بالنصوص نفيًا وإثباتًا وتوقفًا، فلا تجد لهم قولاً إلا ما دلت عليه، وهذا ما عبّر عنه الخطيب البغدادي^(١٥) بدقة، حيث قال: ((وكل فنة تنحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث فإن الكتاب عُذَّتْهم، والسنة حُجَّتْهم، والرسول فتَّتْهم، وإليه نسبتهم))^(١٦).

ونحوه قول اللالكائي^(١٧): ((كل من اعتقد مذهباً فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسولُ الله ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون^(١٨)، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سنته بقربهم منه يصلون))^(١٩) تماماً كما وقع للإمام أحمد مع خصمه ابن أبي دؤاد^(٢٠) في المحنة المعروفة، حيث قال له أحمد: هل معك في هذا كتاب أو سنة؟ فقال ابن أبي دؤاد: وأنت لا تقول إلا بما في الكتاب والسنة؟ فقال رحمه الله: ((وهل يقوم الإسلام إلا بالكتاب والسنة؟))^(٢١).

وبذلك ندرك أن لأهل السنة وخصوصهم في هذا السبيل مرحلتين اثنتين، بيد أن الفرق الجليل هنا في نقطة البدء.

فأهل السنة لا مرحلة لديهم أوّل من النص، فهو الأصل وعليه المعمول، وبعد هذه المرحلة يأتي بناء القواعد، وذلك يعني أن ما سوى النص مسبق لا سابق ومقود لا قائد، على حد قول أبي الدرداء رضي الله عنه لما أبلغ سلام إخوان له: ((قل لهم فليعطوا القرآن بخزائهم))^(٢٢) أي: ((اجعلوا القرآن مثل الخزام في أنف أحدكم، فاتبعوه واعملوا به))^(٢٣).

وهذا المنهج العظيم في التعامل مع النص مما لا يختلف فيه أهل العلم، كما قال الشافعي: ((لم أسمع أحداً نسبته الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في ... أنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما))^(٢٤).

وذلك أنهما الإمام الدالّ على كل خير.

وحقّ الإمام أن يتقدم من ائتم به، ويكون المأموم له تبعاً، وبه مقتدياً، فبذلك

تتضح المعالم وتتحدّد الأولويات وتهتدي الأمة إلى رشدّها.

ومن هنا قال عمر بن عبد العزيز — موصياً ابنه عبد الملك —: ((أما بعد فاتخذ الحق إماماً))^(٢٥).

وقال أبو عثمان الحيري^(٢٦): ((من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة، لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَأِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤])^(٢٧).

وهذه المكانة السامية للنص هي — كما أسلفنا — من الواجبات التي يفرضها الرضا بالله ربّاً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، كما قال البوشنجي^(٢٨): ((الواجب على أهل العلم والإسلام أن يلزموا القصد^(٢٩) للاتباع^(٣٠) وأن يجعلوا الأصول التي نزل بها القرآن وأتت بها السنن من الرسول ﷺ غايات للعقول، ولا يجعلوا العقول غايات للأصول))^(٣١).

فأما خصوم أهل السنة فالمسألة عندهم بضد ذلك، إذ إن مرحلة بناء القواعد سابقة لمرحلة النص، ولهذا جعلوها الأصل وجعلوا النص لها تبعاً، كما يأتي بيانه بحول الله. وإنما سلم أهل السنة من هذه الورطة؛ لأن الأولويات لديهم — بحمد الله — مرتبة بدقة.

وفي بيان هذه الحقيقة الكبيرة يقول أبو المظفر السمعاني^(٣٢) بعد كلام له عن مسلك أهل الأهواء: ((وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقوهم وخواطهم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم))^(٣٣).

فقوله عن أهل السنة: ((جعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما)) هو بعينه ما أراده ابن قتيبة فيما تقدم، حين قال عنهم: ((التمسوا الحق من وجهته))، بيد أن السمعاني أشار إلى ما ذكرناه بشأن المرحلتين، حيث قال بعد كلامه هذا — وهو كلام عن المرحلة الأولى —: ((وما وقع لهم من معقوهم وخواطهم عرضوه على الكتاب والسنة...)).

وهذا كلام عن المرحلة الثانية، والتي يكون فيها تأسيس القواعد والأقوال، بل والخطوط مبنياً على نصوص الوحي.

وحيث إن مرحلة بناء القواعد تأتي عقب مرحلة النص، فإن النص فيها هو المحكم، ولهذا ردّ إليه أهل السنة كل شيء، وجعلوه الميزان الذي لا يكذب، فإن صحّحه قيل، وإن خالفه ردّ، كما قال الحسن البصري: ((لن يزال لله نُصحاء في الأرض من عباده، يعرضون أعمال العباد على كتاب الله، فإذا وافقوه حمدوا الله، وإذا خالفوه عرفوا بكتاب الله ضلالة من ضل، وهدى من اهتدى))^(٣٤).

وهذا أعظم ما يمكن التشبث به، لتمييز الحق من الباطل، فإن أهل الحق لا يُقدّمون على كلام الله وكلام رسوله ﷺ شيئاً كان ما كان؛ فلهذا قال ابن تيمية: ((جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه، لكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يُمسك فلا يتكلم إلا بعلم))^(٣٥).

وهذا ما درج عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيلهم ((لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه، نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة))^(٣٦).

ف ((الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل))^(٣٧).

وإذا فالمسألة مسألة تحديد الأصل الذي يُبدأ به ما هو؟ حتى يُنطلق منه أولاً، ثم يُرجع إليه، ويحال عند التنازع عليه.

ويُلاحظ كثرة ما أبدى أبو العباس وأعاد في نسبة هذا المسلك لأهل السنة، ووصفه ذلك بأنه هو أصلهم، وعليه معوّهم، وأنهم في ذلك مُستنون بسلفهم الكرام الذين كان هذا

هديهم، فمن النص يتعلمون، وبه يتكلمون، وفيه ينظرون ويتفكرون، وبه يستدلون، لما أن ذلك هو السبيل للفرقان بين الحق والباطل، فلذلك صار كل ما سوى النص مردوداً إليه، غير مقدّم بين يديه، كما قال ابن كثير عند قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]: ((فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائناً من كان))^(٣٨).

وهذا المسلك هو مسلك غير المبتدع كما يقول الشاطبي، فإنه ((إنما جعل الهداية إلى الحق أول مطالبه، وآخر هواه — إن كان — فجعله بالتبع))^(٣٩) إذ الراسخ في العلم من يطلب الحق من الأدلة^(٤٠).

ومن هنا قال اللالكائي بعد نقده منهج من عدل عن تأسيس أصوله على الكتاب والسنة: ((ولو أخذ سبيل المؤمنين، وسلك مسلك المستيعين لبني مذهبه عليهما، واقتدى بهما))^(٤١).

وهذه الجملة — رغم إيجازها — بليغة في بيان منهج أهل السنة، فإن سبيل المؤمنين الذي أشار إليه هو الذي يُبنى فيه المذهب على النص، ويقتدى به، كما قدّمنا، وهو السبيل الذي توعد الله من حاد عنه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال ابن القيم رحمه الله بعد ذكره حال أهل البدع، وطريقتهم في التعامل مع النص: ((فأما أهل العلم والإيمان فطريقهم عكس هذه الطريقة من كل وجه، يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتمد عليه، ويُرد ما يتنازع الناس فيه إليه، فما وافقه كان حقاً، وما خالفه كان باطلاً))^(٤٢).

ولذا قال عن أهل السنة: ((لم يؤصّل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول، فهو أصلهم الذي عليه يُعولون، وجنتهم^(٤٣) التي إليها يرجعون))^(٤٤).

وهو كالذي تقدم عن الأعلام السابقين في تقرير أصل أهل السنة.

والحق أن هذه المسألة من الجلاء في منهج أهل السنة بما لا نحتاج معه إلى سوق

كثير من النقول، فإن حقيقة الأمر كما قال محمد بن نصر^(٤٥) رحمه الله: ((فمن دان بدين محمد ﷺ فليقبل ما أتاه على ما وافق رأيه أو خالفه))^(٤٦)، وكما قال الأوزاعي في شأن السنة: ((ندور مع السنة حيث دارت))^(٤٧).

ولهذا يعجب العاقل كيف يُخطأ من هذا مسلكه ويُجتهَد في تلمس عشرته! تماماً كما وقع للحافظ عبد الغني المقدسي^(٤٨) رحمه الله فإنه في غمرة فتن وأحداث طُلب منه أن يكتب اعتقاده؛ بغرض أن يوقف فيه على ما يحاسبه عليه السلطان^(٤٩) فكتب: ((أقول كذا، لقول الله كذا، وأقول كذا؛ لقول الله كذا؛ ولقول النبي ﷺ كذا)) حتى فرغ من المسائل التي يخالفه فيها خصومه، فلما رآها الملك قال: ((أيش^(٥٠) أقول في هذا؟ يقول بقول الله وقول رسول الله ﷺ))^(٥١).

فهذا مسلك أهل السنة الذي لا يتزحزحون عنه في جميع المسائل، وفي سائر الأزمنة، فلهذا كانت عاقبة أمرهم أحسن عاقبة بجمد الله، كما يأتي بيانه في المبحث الثاني بحول الله.

المطلب الثاني

جانب أهل الأهواء

تقدم أن لأهل السنة مرحلتين مُرتبتين لا تسبق ثانيتهما الأولى، وهما مرحلة إعمال النص المعصوم، ثم بناء القواعد عليه، بيد أن هذا المسلك القويم قد خطئه خصومهم، لما أتهم أتوا إلى النص ليقودوه إلى مقررات سابقة زعموا أن الحق لا يعدوها، ولذا نظروا إلى النصوص من خلال نوافذ مُشرعة عليها، لا يُنظر إلى النص إلا من خلالها.

وهنا وقع القوم في ورطة عظيمة، هي مخالفة عدد من قواعدهم المسبقة للنص، فلجؤوا إلى أمر شنيع، غايتهم منه سلامة المقررات المسبقة، حيث عمدوا إلى جعل النص تبعاً لها، وهذا دونه العُيُوق^(٥٢)؛ لأن النصوص لا يمكن أن تأتي على وفـق الأهواء، كما قال الرب تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْـحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

ولذلك استقر القوم على واحد من أمرين، الأول في حال موافقة النص لما قرّروه

مسبقاً، فهذا يُعمل به اعتضاداً لا اعتماداً.

والثاني في حال المخالفة، فهذا له التأويل بالمرصاد، وإلا فالتفويض ملاذ آمن — زعموا —.

وعليه فإن ورود النص وعدمه سواء؛ لما أن الأمر محسومٌ قبله، وإنما يستفاد من النص إذا وافق ما قرّر مسبقاً.

وقد ذم الله في محكم التنزيل قوماً من شأنهم أنهم ﴿يَقُولُونَ إِنَّ أُوتِيَتْهُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُتَوَّهْ فَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١]، فهم — كما بينت الآية — قد قرروا ما الذي ينتقونه وما الذي يطرحونه ابتداءً، فما وافق الهوى ومالت إليه النفس فإنه يؤخذ، وما لم يكن كذلك فإنه يُحذر^(٥٣).

ولا ريب أن من هذا مسلكه لا يعد متبِعاً، حتى فيما وافق فيه النص؛ لأن الأمر كما قال عمر بن عبد العزيز لَمَّا أوصى ابنه باتخاذ الحق إماماً: ((ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه، ويدعه إذا خالف هواه، فإذا أنت لم تُؤَجَّر فيما قبلت منه، ولم تنج من الإثم فيما دفعت منه، إذا خالفك))^(٥٤).

وذلك أن من هذا شأنه متبع هواه، وإنما قبل النص عَرَضاً.

وقد حل أهل العلم بالتفسير الآية العظيمة المبينة لمسلك أهل الزيغ مع النص على مسألتنا هذه، حيث يقول الرب تعالى — بعد أن بين أن آيات القرآن العظيم منها المحكم ومنها المشابهة —: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

فقد أوضحوا أن اتباع المشابهة المذكور في الآية يراد به ما تواطأ عليه أهل الضلال من العمل على تحريف النص وإنزاله على أهوائهم؛ ليسلم لهم باطلهم؛ وليوهمو الغمُر أنهم يملكون البرهان الدال عليه من النص الشرعي.

وإنما سلكوا هذا المسلك الوعر؛ لما قدّمنا من أن القوم قد حدّدوا المرحلة الأولى التي يُنطلق منها — وهي سابقة للنص كما علمت — فصار العمل دُورياً لإخضاع النص وإنزاله على وفق هذه المرحلة؛ لأن اللاحق لا ينبغي أن يتقدم السابق!!

وقد ثبت عن النبي ﷺ تحذيره من هذا الصنف بقوله — بعد أن قرأ الآية —: [إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سَمَّى الله، فاحذروهم] ^(٥٥).

وفي بيان هذه المسألة يقول ابن جرير رحمه الله عند تفسير الآية: ((يعني بقوله جل ثناؤه ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ ما تشابهت ألفاظه وتصرفت معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك ما هم عليه من الضلالة والزيف عن محجة الحق، تلبساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه)) ثم روى بسنده عن محمد بن جعفر بن الزبير ^(٥٦) في قوله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾: ((أي ما تحرف منه وتصرف؛ ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا؛ ليكون لهم حجة على ما قالوا وشبهة)) ^(٥٧).

ثم نقل ابن جرير عن آخرين من أهل العلم أن معنى قول الله تعالى: ﴿أَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾: ((ابتغاء تأويل ما تشابه من آي القرآن، يتأولونه إذا كان ذا وجوه وتصاريف في التأويلات على ما في قلوبهم من الزيف وما ركبوه من الضلالة)) ^(٥٨).

ونحوه قول ابن إسحاق في معنى قول الله: ﴿أَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾: ((ما تأولوا وزينوا من الضلالة؛ ليحيى لهم الذين ^(٥٩) في أيديهم من البدعة، ليكون لهم به حجة على من خالفهم، للتصريف والتحريف الذي ابتلوا به، كميل الأهواء وزيف القلوب والتكيب عن الحق الذي ^(٦٠) أحدثوا من البدعة)) ^(٦١).

وهو كالذي ذكرنا في بيان حال أهل الأهواء مع النص.

وقال ابن كثير في بيان معنى اتباعهم المتشابه: ((أي إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دافع لهم وحجة عليهم؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَبْتِغَاءَ أَلْفِتْنَةٍ﴾ أي الإضلال لأتباعهم، إيهاماً لهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن، وهو حجة عليهم لا لهم))، ثم قال: ((وقوله: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ أي تحريفه على ما يريدون)) ^(٦٢).

ونحوه قول الشوكاني في معنى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾: ((أي يتعلقون بالمتشابه من الكتاب، فيشككون به على المؤمنين، ويجعلونه دليلاً على ما هم فيه من البدعة المائلة عن الحق)) ^(٦٣).

وقال بنحو ما تقدم في معنى الآية ابن سعدي في تفسيره^(٦٤).

وأورد الشاطبي الآية في الباب الذي ذكر فيه مأخذ أهل البدع في الاستدلال، موضحاً أن أهل الزيغ ((يتبعون الممتشابه ابتغاء الفتنة، فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة، فليس في نظرهم إذاً في الدليل نظراً المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظراً من حكم بالهوى، ثم أتى بالدليل كالشاهد له))^(٦٥)، فهو إنما ((طلب في الأدلة ما يصحح هواه السابق))^(٦٦).

ولما كان الأمر بهذه الخطورة التي ذكرنا فقد تنادى أهل العلم منذ القدم بالتحذير من هذا المسلك، بما يظهر معه للمتأمل دقة تحليل السلف لأهل الأهواء، ومعرفتهم العميقة بمأخذهم الأعوج في الاستدلال.

فقد سئل النخعي عن مقالات المبتدعة لما كثرت بالكوفة فقال: ((أوه^(٦٧) دققوا قولاً واخترعوا ديناً من قبل أنفسهم، ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول [الله]^(٦٨) ﷺ، فقالوا: هذا هو الحق، وما خالفه باطل))^(٦٩).

فبين أن قولهم المخترع هو عندهم المعيار الذي يوزن به ما سواه، فلذا حصروا الحق فيه، مع أنه مبتدع ليس من الكتاب ولا من السنة في شيء، ثم حكموا على ما خالفه بأنه باطل، كما قال الحسن البصري رحمه الله: ((إن المؤمن يأخذ دينه عن ربه عز وجل، وإن المناق نصب رأيه فاتخذ ديناً))^(٧٠).

وأفاض الأوزاعي رحمه الله في بيان المسألة، فبعد أن بين أن على العبد الاتباع إذا بلغه أمر رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ فإن أصحابه أولى بالحق منا، لأن الله أنفى على من بعدهم باتباعهم إياهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَلْحَسَنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠] قال: ((وقلتم أنتم: لا، بل نعرضها على رأينا في الكتاب^(٧١) فما وافقه منها صدقناه، وما خالفه تركناه، وتلك غاية كل محدث في الإسلام: ردُّ ما خالف رأيه من السنة))^(٧٢).

فأفاد أن هذا ديدن أهل الإحداث، يعرضون النصوص على أهوائهم، فما وافقها قبلوه، وما خالفها رفضوه، وذلك لما عندهم من عظيم الخلل في الأولويات.

ولذا قرّر وكيع بن الجراح رحمه الله أن هذه المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها

تصل إلى حد الفرقان بين أهل السنة وأهل الأهواء، فقال: ((من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلبه ليقوي به رأيه فهو صاحب بدعة))^(٧٣).

وذلك أن السَّيَّ منطلقه النص نفسه، فلذلك طلبه ابتداءً؛ ليستهدي به، أما المبتدع فإنما طلبه لاحقاً بعد أن قَعَدَ لبدعته القواعد، فلذا طلب الحديث لا ليستهدي به، بل ليلتمس فيه ما يؤيد بدعته فحسب.

وقد حذر الإمام أحمد من هذا المنهج بقوله: ((فليتق الله رجلٌ، وليَصِرْ إلى ما يعود عليه نفعه غداً من عمل صالح يقدمه لنفسه، ولا يكون ممن يُحَدِّثُ أمراً، فإذا هو خرج منه أراد الحجة له، فيحمل نفسه على المحك^(٧٤) فيه وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو باطل؛ ليزين به بدعته وما أحدث، وأشد ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب، فأخذ عنه، فهو يريد يزين ذلك بالحق والباطل، وإن وضع له الحق في غيره))^(٧٥).

وهو كلام خير بهذا الصنف من الناس، إذ كان ممتحناً بهم مدة طويلة من عمره المبارك، ولهذا تضمنت عباراته السالفة بياناً دقيقاً للمسألة، ومن ضمنه ما نبه إليه من تكلفهم المحال؛ ليجدوا لأنفسهم الحجة على ما وقعوا فيه من الإحداث، رغبة منهم في إظهار هواهم بما يزينه، حتى وإن اتضح لهم أن الحق في غيره؛ لأن مرادهم ترويح باطلهم الذي ابتدعوه.

وقد جهر الإمام بهذا في وجه خصمه ابن أبي دؤاد — حين امتحن — حيث قال له: ((اخترت رأياً وتأولته تأويلاً تدعو إليه الناس))^(٧٦).

وأوضح محمد بن نصر أن من أسباب رد المرجئة الأخبار أنها ((لما لم توافق مذاهبهم، ورأوا أنهم إن أقروا بما لزمتهم الحجة ووجب عليهم الانتقال عن مذاهبهم، لم يجدوا أمراً أسهل عليهم من جحودها والكفر بها))^(٧٧).

وذلك أن المبتدع إنما يريد تصحيح بدعته، فلما كان النص بخلافها بلغ به الاعتداد برأيه حدّاً ردّ معه النص الذي خالف هواه، فلذا تساءل ابن نصر رحمه الله كيف يكون مؤمناً بالنبي ﷺ من يردّ سنته الثابتة ((برأيه أو برأي أحد من الناس بعده، تعمداً لذلك، أو شكاً فيها، أو إنكاراً لها حين لم توافق هواه؟! ثم يزعم أنه مؤمن عند الله مستكمل الإيمان... أم كيف يكون

به مؤمناً من تعرض^(٧٨) سنته على رأيه، فما وافق منها قبل، وما لم يوافق منها احتال لردّها؟!))^(٧٩).

فهو كما وصفه اللالكائي: ((راكضٌ ليله ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والطعن عليهما، أو مخاصماً بالتأويلات البعيدة فيهما، أو مسلطاً رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخرعة الركيكة، حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه))^(٨٠).
فغرضه إذاً أن يسلم له مذهبه وأصله الذي أصله ابتداءً.

وقال البرهاري^(٨١) عند كلامه على فشو الأهواء وتسلب أهلها: ((وَحَلُّوا قُدْرَةَ الرَّبِّ وَآيَاتِهِ وَأَحْكَامَهُ وَأَمْرَهُ وَنَهْيَهُ عَلَى عَقُولِهِمْ وَآرَائِهِمْ، فَمَا وَافَقَ عَقُولُهُمْ قَبْلُوه، وَمَا لَمْ يَوَافِقْ عَقُولُهُمْ رَدُّوه))^(٨٢).

ومرادهم أنهم لم يُيقوا على شيء من أمور الدين في سائر الأبواب إلا وأخضعوه لبدعهم، وصار قبوله موقوفاً عندهم على موافقة أهوائهم.
ولم يزل أهل العلم رحمهم الله يصفون داء أهل الأهواء هذا الوصف الدقيق، ترهيباً للأمة من هذا المسلك الذي حذرنا نبينا ﷺ، فإن حقيقة صنيع هؤلاء المفتونين هي التحذير من الحق والتواصي برده إذا خالف أباطيلهم، كما قال من قبلهم: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٤١].

وقد توسع أبو المظفر السمعاني رحمه الله في بيان هذا الفرق المنهجي بين أهل السنة وبين أهل الأهواء فقال — بعد كلامه عن منهج أهل السنة —: ((وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم فطلبوا الدين من قبله^(٨٣)، فإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة والسمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم))^(٨٤).

وهذا بيان حال أهل الأهواء مع المرحلتين اللتين ذكرنا، فأهل الباطل قد طلبوا الدين ((لا بطريقه)) كما يقول السمعاني، لأن طريقه هو النص، فلم يأتوا إليه إلا بعد أن أقاموا قواعدهم، ثم نظروا في النص لا للاستهداء به، بل ليعرضوه على تلك القواعد، فلذا سعى القوم

— كما أوضح السمعاني — إلى تغيير معنى النص ليتفق مع أباطيلهم، وبذلك صار النص عندهم مقوداً لا قائداً ومهدياً لا هادياً.

ولما كان الفرق بين أهل السنة وأهل الأهواء في هذه المسألة جسيماً وكبيراً قال السمعاني: ((واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول))^(٨٥).

أما ابن تيمية فأطنب في بيان هذا الفرق، وأجاد رحمه الله في تتبع آثاره ونتائجه، ومن ضمن ذلك قوله — بعد ذكره مسلك أهل السنة مع النص —: ((وطريق أهل البدع والضلال بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم، ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه))^(٨٦).

وقال في موضع أكثر تفصيلاً: ((والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث، فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه، ويقولون: نفوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم، وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية مُحَكِّمة يجب اتباعها واعتقاد مُوجِبها، والمخالف إما كافر وإما جاهل لا يعرف هذا الباب))^(٨٧).

وما ذكره من أن المبتدعة يحتجون بالنص اعتضاداً لا اعتماداً يؤكد ما قدمنا من أن ورود النص وعدمه بالنسبة للقوم سواء، لأنهم قد حسموا الأمر من قبل، فأضحى الكلام في النص من باب تحصيل الحاصل.

والسبب ما ذكره رحمه الله من أنهم جعلوا أقوالهم المبتدعة هي المحكم، حتى ((وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه))^(٨٨)، بينما ((يجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من الممتشابه الذي لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقاً لهم على ذلك القول))^(٨٩).

وحيث إن المتشابه يُردّ إلى المحكم فقد ردّوا المتشابه عندهم — وهو النص — إلى المحكم — وهو قولهم المبتدع — فترتب على ذلك جعل قولهم الباطل أصلاً لا ينبغي العدول عنه، وجعل النص تبعاً لهذا الأصل، لا يجوز أن يستمسك به، مع وجود المحكم، عياداً بالله.

هذا مع أنهم ((ليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم))^(٩٠).

وأما ما ذكره من ركونهم طريق التأويل أو التفويض فهو نتيجة لهذا المسلك، كما يأتي بحول الله عند ذكر نتائج هذا الفرق.

ولما كانت هذه المسألة التي نبحث هي الفرق المنهجي الكبير بين أهل السنة وأهل الأهواء قال ابن تيمية — بعد أن عرض مسلك الفريقين في التعامل مع النص —: ((فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة))^(٩١).

وتقدم قوله أن هذا هو جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغى، والسعادة والشقاوة^(٩٢).

وقال ابن القيم رحمه الله مبيناً حال أهل الأهواء: ((بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها وجعلوها أصول دينهم ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكّمة، وجعلوا قول الله ورسوله هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علم ولا يقين، فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحكم، والمحكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه، ثم ردّوا تشابه الوحي إلى محكم كلامهم وقواعدهم))^(٩٣).

وقال أيضاً: ((لم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة)) ثم بين رضي الله عنه سرّ هذه الملازمة للباطل وردّ الحق فقال: ((وكل من أصل أصلاً لم يؤصّل الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها))^(٩٤).

وعبر عنه بأسلوب غاية في الحسن عند ذكره مسألة دوام فعل الرب سبحانه ومنهج المتكلمين فيها، فقال:

فلئن سألتَ وقلتَ ما هذا الذي	أداهمُ لخلافِ ذا التبيان
ولأي شيءٍ لم يقولوا إنه	سبحانه هو دائم الإحسان
فاعلم بأن القومَ لمَّا أسسوا	أصل الكلامَ عَمُوا عن القرآن
وعن الحديثِ ومقتضى المعقول بل	عن فطرة الرحمن والبرهان
وبنوا قواعدهم عليه فقادهم	قسراً إلى التعطيل والبطلان ^(٩٥) .

أي أنهم كما يقول الشارح: ((اغترروا بمقولتهم الفاسدة وبما أصَلته لهم من أصول باطلة، فَعَمُوا بسبب ذلك عن كل ما يصلح أن يكون حجة ودليلاً، عَمُوا عن القرآن والحديث، وعموا عن الفطرة الإنسانية وعمما يقتضيه العقل السليم والنظر الصحيح، لقد أسسوا لهم أصلاً في الكلام وبنوا عليه جميع قواعدهم، فقادهم هذا الأصل الفاسد رغماً عنهم إلى التعطيل والإنكار))^(٩٦).

ولما كان لكل طائفة أصل مقرر عندها يختلف عن أصل الطائفة الأخرى، وكانت كل طائفة — مع ذلك — تسعى إلى إنزال القرآن على مذهبها ادّعت كل طائفة أن القرآن مُصدّق لها دون أختها، كما عبّر ابن القيم عن ذلك بقوله: ((وأنت تجد جميع هذه الطوائف تُنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل، ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُٓ إِنَّ أَوْلِيَاءَهُٓ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الأَنْفَال: ٣٤])^(٩٧).

وتطرق ابن عبد الهادي لمسألتنا هذه عند كلامه على تعظيم قدر النبي ﷺ فقال: ((فإن أصل هذا التعظيم وقاعدته التي يبتني عليها هو طاعته فيما أمر وتصديقه فيما أخبر، وأنت^(٩٨) وأضرابك اكتفيت من طاعته بأن أقمت غير مقامه، تطيعونه فيما قاله، وتجعلون كلامه بمنزلة النص المحكم، وكلام المعصوم إن التفتّم إليه بمنزلة المتشابه))^(٩٩).

وهكذا قال ابن أبي العز: ((كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته وما ظنه معقولاً، فما وافقه قال: إنه مُحكم وقبله واحتج به، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم ردّه))^(١٠٠).

وأبان الشاطبي أن ((المبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها، حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله، وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره، لأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع))^(١٠١).

فجعل هذا المسلك مع النص هو الفرق بين المتبع وذي الهوى المبتدع، فإن الضلال إنما أتى إلى أهل الأهواء من جهة تعاملهم مع الأدلة على النحو الذي ذكر.

ولذلك أفرد الشاطبي باباً ((في السبب الذي لأجله افرقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين)) قرر فيه أن أهل البدع سُمُّوا ((أهل الأهواء؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك))^(١٠٢).

ومن أهم ما نبه عليه أهل العلم — متعلقاً بهذا الفرق — أن هذا الفرق المنهجي العظيم بين أهل السنة ومخالفهم قد اطرّد في جميع أهل الأهواء بلا استثناء، بحيث صار كالمشرعة يعبّ منها كل مبتدع، مهما كانت بدعته، كيف لا وهو لم يفارق جماعة المسلمين إلا حين رضي بهذا المسلك؟، ولو لم يفعل لما فارق الجماعة أصلاً ولكان في ضمنهم، ملازماً سيلهم.

وقد تقدم في كلام طائفة من أهل العلم بيان هذه الحقيقة الكبيرة، كما في قول الأوزاعي والخطيب البغدادي والسمعاني وابن القيم وابن أبي العز^(١٠٣).

وأبلغ من ذلك ما ذكره المفسرون عند آية آل عمران السابعة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾ حيث يقول ابن جرير: ((وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك^(١٠٤) فإنها معني بها كل مبتدع في دين الله بدعة... كائناً من كان، وأي أصناف البدعة كان، من أهل النصرانية كان أو اليهودية أو المجوسية، أو كان سبياً^(١٠٥) أو حرورياً^(١٠٦) أو قدرياً أو جهمياً، كالذي قال ﷺ: [إذا رأيتم الذين يجادلون به فهم الذين عنى الله فاحذروهم]^(١٠٧).

ونقل عن آخرين من أهل العلم قولهم: ((عن الله عز وجل بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمداً ﷺ))^(١٠٨).

وقال الشوكاني: ((وهذه الآية تعم كل طائفة من الطوائف الخارجة عن الحق))، ثم قال بعد ما ذكر منهج أهل الأهواء في التعامل مع النص: ((كما تجده في كل طائفة من طوائف البدعة))^(١٠٩).

ومن ذلك قول الأوزاعي: ((ليس من صاحب بدعة تحدثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته بحديث إلا أبغض الحديث))^(١١٠)، فعمّم ولم يستثن، ومنه قول الشاطبي: ((... لا تجد مبتدعاً ممن يُنسب إلى الملة إلا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي، فينزله على ما وافق عقله وشهوته))^(١١١)، وقوله أيضاً: ((كل خارج عن السنة ممن يدعي الدخول فيها والكون من أهلها لابد له من تكلف في الاستدلال بأدلتها على خصوصيات مسائلهم، وإلا كذب أطراحها دعواهم))^(١١٢).

فهذا الداء قد سرى في أهل الأهواء كلهم أجمعين، كما قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر مسلك أهل البدع مع النص: ((وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار))^(١١٣) فلم يستثن حتى أهل البدع الصغار؛ لأنهم شاركوا أهل البدع الكبار في المنطلق الذي انطلقوا منه، وهو تنحية النص المخالف وتقديم الهوى عليه، وهو القاسم المشترك بين جميع أهل الأهواء، حيث ((تركوا كلهم بعض النصوص، وهو ما يجمع تلك الأقوال))^(١١٤).

وهذا من أدل شيء على عظم شأن هذا الفرق المنهجي وضرورة تجليته؛ لأن فيه بيان الداء العضال الذي انبثقت منه الضلالات في القديم والحديث.

وإذ فرغنا من عرض أقوال أهل العلم في بيان منهج أهل الأهواء، فإن من المناسب ذكر شواهد دالة على ذلك من كلام المشهود عليهم، فيقال: لمّا كان المعارض للنص عند كل طائفة من أهل الأهواء يختلف بحسب منهج كلٍّ في مصادر التلقي، فقد تنوّعت وجوه هذه المعارضة وفق ذلك، فكان العقل عند أهل الكلام — رغم تباين مدارسهم — هو المقدّم على النص، وكان الكشف^(١١٥) لدى منحرفي الصوفية هو المقدّم، وكان التعصب للمذهب لدى غلاة المقلّدة هو المقدّم.

ولنبداً بذكر الشواهد على ذلك من أقوال المتكلمين الذين زعموا تحقّق وقوع

المعارضة بين العقل والنص، ثم بنوا على ذلك وجوب تقديم العقل، بدعوى أن العقل هو أصل النقل، فلو قُدح في دليل العقل — بغرض تصحيح النقل — لأفضى ذلك إلى القُدح فيهما معاً.

وقد صاغ المتكلمون هذا في شكل قانون كُلي^(١١٦) جعلوه بالمرصاد لكل نص يخالف العقل بزعمهم، رغم خلافهم العميق في الدلالات العقلية نفسها^(١١٧)!!

فمن ذلك أن الرازي^(١١٨) — بعد كلام مطوّل عن التمسك بالسمعيات — قال كما في كتابه نهاية العقول^(١١٩): ((فَإِذْ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ لَا يَفِيدُ الْبَاقِينَ بِوُجُودِ مَدْلُولِهِ إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ لَا يُوْجَدَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ، فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ مَفِيداً لِلْمَطْلُوبِ إِلَّا إِذَا بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ ظَاهِرِهِ، وَلَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى اثْبَاتِ ذَلِكَ الْأَمْرِ إِلَّا مِنْ وَجْهَيْنِ، إِمَّا أَنْ نَقِيمَ دَلَالَتهُ عَقْلِيَةً عَلَى صِحَّةِ مَا أَشْعَرَ بِهِ ظَاهِرُ الدَّلِيلِ النَّقْلِيِّ، وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ الِاسْتِدْلَالُ بِالنَّقْلِ فَضْلاً غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، وَإِمَّا بِأَنْ نَزَيِّفَ أَدْلَةَ الْمُنْكَرِينَ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ النَّقْلِ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ)) إلى أن قال: ((فخرج مما ذكرناه أن الأدلة النقلية لا يجوز التمسك بها في المسائل العلمية))^(١٢٠).

ولمّا ناقش الرازيُّ الفلاسفة في ثبوت المعاد أورد إشكالا يلزم على كلامه السابق فقال: ((قولكم: قد دلّتم على أن التمسك بظواهر الآيات والأخبار لا يفيد القطع، قلنا: لم نتمسك في هذا الموضوع بآية معينة ولا بحديث معين، وإنما تمسكنا بما علّم ضرورة من دين الأنبياء عليهم السلام في إثبات المعاد البدني))^(١٢١).

ففي قوله: ((يصير الاستدلال بالنقل فَضْلاً غير محتاج إليه)) مع قوله للفلاسفة: ((لم نتمسك في هذا الموضوع بآية...)) ما يجلي قوة هذا المعارض العقلي عند الرازي، بحيث صار النقل معه، كما يقول (فضلاً) أي شيئاً زائداً^(١٢٢)؛ ولذا صرّح بأنه غير محتاج إليه، وبالتالي احتاج الرازي إلى البراءة من أن يكون قد بنى اعتقاد ثبوت المعاد على النصوص — رغم تواترها وقطعية دلالتها — وكأن في بناء الاعتقاد عليها ما يستجلب النقص.

ومن ذلك أيضاً قول القاضي عبد الجبار^(١٢٣) أثناء كلامه على الأحاديث وأقسامها، من حيث القبول والرد — حين ذكر حديث الآحاد —: ((وإن كان مما طريقه الاعتقادات

ينظر، فإن كان موافقا لحجج العقول قُبِلَ واعتُقد مُوجب، لا لمكانه، بل للحجة العقلية، وإن لم يكن موافقا لها فإن الواجب أن يُرد) (١٢٤).

ومرادُه أن قبول النص هنا ليس راجعاً إلى مكانة سامية تبوّأها النص؛ بل هي موقوفة على إذن العقل بالقبول، ليس إلا.

ولذلك فلا عجب من أن يقول سلفه النظام (١٢٥): ((أن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار)) (١٢٦)؛ لأن النص — وفق نظرة المتكلمين — أضحى وكأنه لم يرد.

أما أهل التصوف فلما كان المعارض للنص عندهم هو الكشف فقد قال الغزالي (١٢٧) عند كلامه على التأويل، وتباين المواقف منه — حتى وصل الأمر بالفلاسفة إلى حد تأويل النعيم والعذاب الأخروي —: ((وحدّ الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جهود الحنابلة) (١٢٨) دقيق غامض، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي، لا بالسمع، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرّروه، وما خالفه أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم)) (١٢٩).

ومضمون هذا الكلام أن لا يستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من هذه المشاهدة والمكاشفة، رغم أن الإنسان كثيراً ما يرى صورة اعتقاده، فيكون ما حصل له بالمكاشفة هو عين الباطل الذي اعتقده، وليس أحد معصوماً أن يُقر على خطأ إلا الأنبياء — صلى الله عليهم وسلم —، فمن أين يحصل لغيرهم هذا النور الذي تدرك به الحقائق المغيبة على ما هي عليه؟ (١٣٠).

وربما تُسبِت هذه الوجهة في التعامل مع النص لبعض مشاهير الصوفية؛ لتروج فيمن يحسنون به الظن، وذلك كالمقولة المنسوبة للجيلاني (١٣١): ((...فانظر إلى وزيريك: الكتاب والسنة، خذ مشورتكما، فإن أفتياك توقف، لا تستعجل، لا تُشر!! استفت نفسك، وإن أفتاك المفتون، النفس إذا جاهدتها وخالفتها انسكبت مع القلب، صاراً شيئاً واحداً، خُوطِبَتْ ونوديت ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] صار عندها خبر من القلب، والقلب خبر من السرّ، والسر خبر من الحق عز وجل)) (١٣٢).

ولا ريب أن فتوى الكتاب والسنة توجب الإقدام، لا التوقف الذي يعقبه أن يستفتي المرء نفسه، وإن أفتاه المفتون.

وهذا اللون من التعامل مع النص هو الذي برّر به أهل الغلو من الصوفية مخالفتهم للشرع، على حد قول شاعرهم:

فإن كنتُ في علم الشريعة عاصياً فإني في حكم الحقيقة طائع^(١٣٣).

أما غلاة المقلدة فبلغ بهم التعصب لأقوال مُقلّديهم مبلغاً شديداً، حتى قال الصاوي^(١٣٤): ((لا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أذاه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر))^(١٣٥).

وفي هذا أوضح دليل على شدة هذا المعارض لدى غلاة المقلدة، إلى الحد الذي يحكم معه على التمسك بالنصوص بأنه أصل من أصول الكفر، مع ما في هذا القول من الإساءة البالغة لمذاهب الأئمة رحمهم الله، حيث تصوّر قائله بأن للأئمة أقوالاً مبنية على مخالفة الكتاب والسنة وقول الصحابة {^(١٣٦)).

ولئن حمل التعصب للمذاهب الأربعة على هذه العبارة فقد حمل التعصب لبعض هذه المذاهب على مثلها، فقال أبو الحسن الكرخي^(١٣٧): ((الأصل أن كل آية تحالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق))^(١٣٨).

وقال أيضاً: ((الأصل أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ...))^(١٣٩).

وهذا عكس للأصل المعلوم من منهج التلقي، إذ الأصل هو القرآن والسنة، فإن وافقته الأقوال فذاك، وإلا وجب ردّها بلا تردد.

أما أن يقرّر المقلد أن قول أصحابه هو الأصل، فإذا خالفه النص التزم أن يحمله على المحامل المتكلفة من دعوى النسخ أو التأويل أو غيرهما، فإن ذلك سيوقعه في رد نصوص لا يأتيها الباطل، وإبدالها بأقوال الرجال التي هي عرضة للخطأ والصواب.

ومن هذا قول أبي المعالي الجويني^(١٤٠): ((يجب على كافة العققلين وعامة المسلمين، شرقاً وغرباً، بُعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأندال أيضاً انتحال مذهبه، بحيث لا ييغون عنه حِولاً، ولا يريدون به بدلاً))^(١٤١).
وما أحسن هذه الكلمات لو قيلت في نصوص الكتاب والسنة!
وفيما تقدم نقله من النماذج السابقة المتعلقة بالمتكلمين والمتصوفة وغلاة المقلدة^(١٤٢) ما يوضح أن كلام أهل العلم الذي سقناه — بياناً لمنهج أهل الأهواء — ليس تجنباً عليهم، بل هو واقعهم المقرر في كتبهم، والله المستعان.

المبحث الثاني أهم نتائج هذا الفرق

لا ريب أن نتائج هذا الفرق كثيرة جداً، إذ هي نتائج الفرق بين منهج لزم أهل الحق فقادهم إلى أكرم نتيجة وأحسن ثمرة، وبين منهج لزم أهل الباطل فقادهم إلى ما يقود إليه عادة من مَرُّ الثمار وعواقب السوء.
بيد أن التركيز هنا سيكون بحول الله على نتائج هذا الفرق الكبرى، وهي بعد النظر في كلام أهل العلم على النحو الآتي:
النتيجة الأولى:

عظم عناية أهل السنة بالنصوص رواية ودراية، إذ هي أصلهم، وعليها معولهم، فإن كل طائفة إنما تنصر أصلها وتدافع عنه، وتسعى جاهدة لإحقاقه وإبطال ما ناقضه.
ولمّا لم يكن لأهل السنة أصل سوى الوحي المعصوم فقد فعلوا كل ذلك معه، فبالوا شرف التسبب في حفظ الذكر الموعود به في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقد تحقق هذا الوعد الإلهي من جهات عدة، منها ما ذكره السعدي من حفظ ((معانيه

من التبديل، فلا يحرف محرف معنى من معانيه إلا وقبض الله له من بين الحق المبين، وهذا من أعظم آيات الله ونعمه على عباده المؤمنين^(١٤٣).

والحق أن هذا إنما تم على يد أهل السنة الذين دفعوا عن هذه النصوص أباطيل أهل الأهواء كلهم.

ولا يخفى أن المعاني السليمة للنصوص لو لم تحفظ وتُعرف كما أراد الله بها لم يُنتفع بحفظ ألفاظها، ما دامت كل فرقة ستنزل هذه الألفاظ على أهوائها، بحيث تجعل الجهمية القرآن جهميًا، وتجعله المعتزلة معتزليًا، وهكذا جميع أهل الباطل، كما تقدم في كلام ابن القيم.

واعتبر ذلك بما حدث لألفاظ التوراة والإنجيل، فإن كثيراً من نسخ التوراة والإنجيل زمن النبي ﷺ كانت في الغالب متفقة، وإنما تختلف في اليسير من ألفاظها^(١٤٤)، وقد عُثِر بهذه الألفاظ من خلال تحريف معانيها، بينما حفظ الله ألفاظ الوحي في هذا الدين ومعاني هذه الألفاظ بأهل السنة، وكفى بهذه النتيجة وما ترتب عليها شرفاً.

وما يدخل في هذه النتيجة أيضاً عناية أهل السنة بالنصوص النبوية التي أقرَّ المحبِّ والمبغض أن إلى أهل السنة المردّ فيها، حيث بذلوا في حفظها وبيان صحيحها من الدخيل عليها أعمارهم، حتى اتضحت المحجة التي ترك نبي الله ﷺ أمته عليها، فهم كما قال اللالكائي: ((الذين تعهدت^(١٤٥) بنقلهم الشريعة والحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة... وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صحة حديثه^(١٤٦) وسقيمه، ومعوّظها عليهم فيما يختلف فيه من أموره^(١٤٧))).

وغير خاف على ذي لب أن جملة كبيرة من نصوص القرآن العظيم لا يمكن فهمها فهماً سليماً، بلّغ العمل بها بدون السنة^(١٤٨)، وقد نبه إلى هذا أمير المؤمنين المملهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث قال: ((سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسُنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله تعالى^(١٤٩))).

وهو دليل على ما قدّمنا من أن شرف حفظ معاني ألفاظ القرآن لم يتم إلا على يد أهل السنة الذين لم يقتصروا على رد باطل رام أهل الأهواء إمراره من خلال النص، بل إنهم

جعلوا الدليل الذي يستدل به المبطل دليلاً عليه، كما قال ابن تيمية: ((نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أُعطي حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل وبين ما يدل عليه، تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب، قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك))^(١٥٠).

النتيجة الثانية:

وضوح الأدلة عند السنّي وانسراح صدره بها، وسلوكه مع ما تشابه منها المسلك الذي أمر به من ردّه إلى المحكم، وهو مسلك الراسخين الذين أثنى الله عليهم.

فالسنّي لا يشقّ أبداً بشيء من نصوص الشرع مهما كانت؛ لأنه كالجمال الأنف^(١٥١) حيث قادته هذه النصوص انقاد، ممثلاً قول ربه تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

أما المبتدع فجمهور الأدلة عنده مما يضيق به الصدر، فإن الكثير من كلام ربه وكلام رسوله ﷺ يخالف أباطيله إلى حدّ يصل معه إلى كره سماعه، كما تقدم في كلام الأوزاعي: ((ليس من صاحب بدعة تحدّثه عن رسول الله ﷺ بخلاف بدعته بحديث إلا أبغض الحديث)).

وكلامه رحمه الله ورد على سبيل التمثيل بالحديث النبوي، وإلا فكل النصوص عند أهل الهوى بهذه المثابة، كما قال ابن تيمية: ((فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدّث بها، ويبغض من يفعل ذلك))^(١٥٢).

وقد استنبط ابن القيم هذا من قول الرب تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَنَارٌ سَاجِدُونَ أَصْبِعُهُمْ فِيَ آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة: ١٩] فقال: ((وهذا حال كثير من خفافيش^(١٥٣) البصائر في كثير من نصوص الوحي، وإذا وردت عليه مخالفة لما تلقاه عن أسلافه وذوي مذهبه ومن يحسن به الظن ورآها مخالفة لما عنده عنهم هرب من النصوص وكره من يُسمعه إياها، ولو أمكنه لسدّ أذنيه عند سماعها، ويقول: دعنا من هذه، ولو

قدر لعاقب من يتلوها ويحفظها وينشرها ويعلمها))^(١٥٤).

بل قد قال الشوكاني عند قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُرُونَ بِأَسْطُورٍ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [الحج: ٧٢]: ((وهكذا ترى أهل البدع المضلة، إذا سمع الواحد منهم ما يتلوه العالم عليهم من آيات الكتاب العزيز أو من السنة الصحيحة، مخالفاً لما اعتقده من الباطل والضلالة رأيت في وجهه من المنكر ما لو تمكن من أن يسطو بذلك العالم لفعل به ما لا يفعله بالمشركين، وقد رأينا وسمعنا من أهل البدع ما لا يحيط به الوصف))^(١٥٥).

وهذه النتيجة ذات شأن كبير، لأن الله عز وجل سمى هذا الوحي بالمبارك والهدى والبرهان والنور والشفاء والرحمة، والفرقان والفصل والقيّم والبصائر والبيان^(١٥٦)، فمن لم يكن الوحي بالنسبة له كذلك فما ذاك إلا خلل في منهجه، وإلا لما تخلف الوحي عن هذا الوصف في حقه.

ومن المهم عند بيان هذه النتيجة إيراد ما لحظه الشاطبي في هذا المقام، فإنه بعد أن نبه إلى أن من سلك المسلك القويم مع النص وجد جمهور الأدلة ومعظم الكتاب واضحاً في الطلب الذي بحث عنه فوجد الجادة، وما شذّ له فيما أن يردّه إليه، وإما أن يكله إلى عالمه ولا يتكلف البحث عن تأويله، استدلل بقول الله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ثم قال: ((فلا يصح أن يُسمّى من هذه حاله مبتدعاً ولا ضالاً، وإن حصل في الخلاف أو خفي عليه، أمّا أنه غير مبتدع فلاّنه اتبع الأدلة، ملقياً إليها حكمة الانقياد... وأمّا كونه غير ضال فلاّنه على الجادة سلك وإليها لجأ، فإن خرج عنها يوماً فأخطأ فلا حرج عليه، بل يكون مأجوراً))^(١٥٧).

وذلك أن الراسخ في العلم لا يتعمد مخالفة الأدلة أبداً، وحتى لو أخطأ في فهم نص فإن خطأه ليس ناتجاً عن سوء في المنهج، كما قال ابن تيمية: ((وليُعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل))^(١٥٨).

كما قال الشافعي رحمه الله: ((أما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السنة،

فيكون له قول يخالفها، لا أنه عمَد خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل))^(١٥٩).

ومن هنا فإن هذا العالم يسهل رجوعه عن خطئه إذا رُدَّ إلى الأصل العام لأهل السنة، ووُضِّحت له المسألة التي أخطأ فيها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنه إذا كان من أهل الاجتهاد وأخطأ في مسألة حصل له ما ذكره الشاطبي وغيره من أهل العلم من السلامة من الإثم، لأنه سلك على الجادة ولم يخرج عنها في أصل منهجه، بل نَدَّت له هذه المسألة بعينها.

فتبين أن الزيف كما يقول الشاطبي ((لا يجري على طريق الراسخ بغير حكم الاتفاق، وأن الراسخ لا زيف معه بالقصد البتة))^(١٦٠).

وهذا تحديداً ما افتقده أهل الأهواء الذين ضاقوا بالنصوص نفسها ذرعاً، وجعلوا ما خالف أصلهم منها متشابهاً غير مفيد للعلم واليقين.

النتيجة الثالثة:

أن البصير بأهل الأهواء إذا دَقَّق في أمرهم وجد عندهم شيئاً من الحق مشوباً بالباطل، فإذا مَحَضَّ هذا الحق الذي بأيديهم وجده مأخوذاً من النصوص، ((إذ لا بد في كل بدعة — عليها طائفة كبيرة — من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل الخض لا يُقبل بحال))^(١٦١).

وعلى هذا فإن الحق الذي مع كل فرقة سيعود بك إذا جمعته إلى النصوص، كما قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر اتفاق أهل الأهواء على الاحتجاج بالنصوص الموافقة دون غيرها: ((وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه، مما أخبر به وما أمر به))^(١٦٢).

وقال ابن القيم فيهم:

واسمع نصيحة من له خُبْرٌ بما عند الورى من كثرة الجولان

ما عندهم والله خيرٌ غير ما أخذوه عمن جاء بالقرآن
والكل بعد فبدعة أو فرية أو بحث تشكيك ورأي فلان^(١٦٣)

وقال أيضاً: ((وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب، وبعضهم أقرب إلى الخطأ، وأدلة كلٍّ منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه))^(١٦٤).

وذلك أن ما أصابوا فيه مأخوذ من الدليل، فإذا دحضت طائفة باطلاً قالت به أخرى لم تتمكن من دحض الحق الذي معها — رغم سعي الخصم إلى ذلك — لما قدمنا من أن ما أصابت فيه كل طائفة مردّه إلى النصوص، فلا سبيل إلى دحضه، وإن قال به مبتدع ضالّ. ومن هنا كان موقف أهل السنة قائماً على نصرة الحق أيّاً كان القائل به كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((من جاءك بالحق فاقبل منه، وإن كان بعيداً بغيضاً))^(١٦٥).

فلذا قال ابن القيم بعد كلامه السالف عن تلك الطوائف: ((وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض))^(١٦٦).

وما ذاك إلا أن أهل السنة ينصرون الحق المبين في النصوص، فإذا قالت به طائفة من أهل الأهواء وافقوهم عليه، لا لأنهم تبع لهم، بل لأنهم قالوا بالحق في مسألة ما، وهكذا يصنعون مع بقية الطوائف، فاجتمع لهم بذلك حق الطوائف كله.

وهذا من أدل شيء على استقامة منهج أهل السنة وثباته.

ومن جهة أخرى فإنه يثبت أن الحق الذي مع كل طائفة مبين في النصوص أحسن تبيين. وبالتالي فإن في النصوص الغنية عن الأهواء وأهلها، لأن النصوص ليس فيها إلا الحق الخضر، وأما هذه الأهواء فتشوب الحق بالباطل، فمن سلك مسلك أهل السنة مع النص قاده إلى الحق الخضر، وأغناه عن بدع الناس وأهوائهم.

النتيجة الرابعة:

أن منهج أهل الأهواء في جملته منهج غير علمي، لأن المبتدعة قرّروا بدعهم ابتداءً، ثم سعوا في الدفاع عنها وحشدوا في هذا السبيل كمّاً كبيراً مما يدّعون حججاً يدفعون بها شبه خصومهم، وتورطوا كثيراً في القطع بمحالات يعجب العاقل من قطعهم بها! كل ذلك ليسلم لهم ما قرّروه^(١٦٧).

وهذا الأسلوب من التعامل مع الأدلة ليس أسلوباً علمياً؛ لأن الذي يقرّر أمراً ثم ينظر في الدليل لا يحق له أن يدّعي أن ما ينظر فيه لاحقاً دليل له اعتبار الإلزام. والتّصف والأمانة العلمية يقتضيان صاحبهما أن لا يُلزم الدليل بالشهادة لقوله، بل النصف والأمانة يوجبان عليه أن لا يأتي بمقرر سابق يفرضه على الدليل.

وليس يشك أهل الأهواء أن مضمون كلام الله ورسوله ﷺ حق وصواب بكل حال، ولا يقول بخلاف هذا مسلم^(١٦٨)، بيد أن أهل البدع يزعمون أن له مدلولاً يحرفونه إليه؛ ليكون شاهداً لبدهم كما تقدم.

وبذلك نعلم أن هذا الفرق المنهجي الذي نحن بصدد الحديث عنه هو السبب الحقيقي في خروج أخطر مسلكين عُثب من خلالها بالنصوص، وهما مسلك التأويل^(١٦٩) والتفويض^(١٧٠)، فهما مجرد نتيجة من نتائجه المروّة.

فالتأويل حقيقته تحريف معنى النص لإفساد دلالاته على المسألة موضع الخلاف لمنهجهم. أما التفويض فحقيقته إفراغ النص من مدلوله، وادّعاء أنه — مع ذلك — لا يراد به ظاهره.

ولئن كان منهج أهل الأهواء بعيداً عن المنهج العلمي، لاتخاذهم مع الدليل المخالف ما تقدم ذكره، فإن منهجهم مع الدليل الموافق ليس علمياً أيضاً، لأنه مستند إلى مسلكهم الخاطئ في انتقاء ما وافق الهوى دون غيره.

ومن نفيس ما ذكره أهل العلم في بيان بُعد منهج أهل الأهواء عن المنهج العلمي قول وكيع ابن الجراح رحمه الله: ((أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم^(١٧١) وأهل الأهواء لا يكتبون

إلا ما لهم))^(١٧٢).

ومراداه أن ذا الهوى لا يرفع بالنص رأساً إلا إذا راق له، فعند ذلك يكتبه؛ ليعضد به بدعته، بينما يفرض المنهج العلمي جمع كل الأدلة وعدم انتهاج أسلوب الانتقاء معها؛ لأن جمع الأدلة والنظر في مجموعها هو السبيل العلمي الرصين لفهمها والعمل بها، أما التركيز على ما وافق الهوى وردّ ما خالفه فليس من المنهج العلمي في قليل ولا كثير.

ولذا فإن سلمة بن شبيب^(١٧٣) لما قال للإمام أحمد: قوّيت قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة^(١٧٤) رد عليه أحمد بقوله: كان يلغني عنك أنك أحق، وكنت أرفع عنك، والآن فقد ثبت عندي أنك أحق، عندي أحد عشر حديثاً صحاحاً عن النبي ﷺ، أتركها لقولك^(١٧٥)؟

وذلك أن أئمة السنة يبنون أقوالهم على النصوص، بقطع النظر عن مثل هذه الهواجس الفارغة البعيدة عن المنهج العلمي^(١٧٦).

ومن هنا نصّ الشافعي على مسألة فقهية دقيقة تؤكد هذه النتيجة، وهي قوله في كتاب "الوصايا": ((لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لآخر، وكان فيها كتب الكلام لم يدخل في الوصية؛ لأنه ليس من العلم، وقال: لو أوصى لأهل العلم لم يدخل أهل الكلام))^(١٧٧).

ومراداه أن أهل الكلام ليسوا في ضمن العلماء حتى يدخلوا في الوصية، كما أن كتبهم ليست كتباً علمية حتى تدخل في وصية من أوصى بكتبه من العلم؛ لأن الكتب العلمية يلتزم أهلها المنهج العلمي، فأما مجرد كتاب كتب لإثبات هوى مال إليه صاحبه فليس كتاباً علمياً.

وقد حكى ابن عبد البر^(١٧٨) إجماع الفقهاء وأهل الأثر من جميع الأمصار على أن أهل الكلام لا يُعدّون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه^(١٧٩).

وإنما نصّ أهل العلم على ذلك؛ لما قدّمنا من بُعد أهل الأهواء عن المنهج العلمي.

النتيجة الخامسة:

أن أهل السنة سلموا من أي من أنواع الانتماء الباطل، لأن من انتمى للوحي لا يرتضي أن يزاحم الوحيَ غيرَ، فضلاً عن أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

يوضح ذلك على الجليّة أبو بكر بن عياش^(١٨٠) الذي سئل: من السنّي؟ فقال: ((الذي إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها))^(١٨١).

وذلك أن هذه الأهواء لما خالفت الكتاب والسنة استوت عنده جميعاً من جهة الانتساب لها، لأن ما خالف الكتاب والسنة فهو حري عند اللبيب أن لا يرفع به رأساً، فضلاً عن أن يتعصب له، وإن كان يعي — مع ذلك — أن أهل الأهواء ليسوا على درجة واحدة في الضلال، كما يأتي إن شاء الله^(١٨٢).

وقد لزم أهل الحق هذا الاسم الكريم ((أهل السنة))، لأنهم أولى الناس بالانتماء إليها، إذ كانوا أحقّ بها وأهلها.

وعلى ذلك جواب مالك لمن سأل: من أهل السنة؟ حيث قال: ((أهل السنة الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي ولا رافضي ولا قدري))^(١٨٣).

وذلك أن هذه الألقاب أعلام على أهل الأهواء، فمن ركب مسلماً من مسالك الهوى سُمّي به، كأن ينفي القدر فيسمى قدرياً^(١٨٤)، أو يرفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر فيسمى رافضياً^(١٨٥)، أو ينفي الصفات فيسمى جهمياً^(١٨٦)، وهكذا بقية أهل الأهواء.

وأهل السنة بريئون من هذه الأهواء كلها، ملازمون لما بيّنه صاحب الرسالة في سنّته، فلم يكن لهم لقب يلحقهم إلا السنة نفسها، كما قال أبو عثمان الصابوني^(١٨٧): ((ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، وهو أصحاب الحديث))^(١٨٨).

ولذا فإن مالكا لما سئل: ما السنة؟ قال: ((ما لا اسم له غير السنة))^(١٨٩).

قال ابن القيم: ((يعني أن أهل السنة ليس لهم اسم يُنسبون إليه سواها))^(١٩٠).

ومن هنا حذر أهل العلم من الانتماء لغير الإسلام والسنة، كما قال ميمون ابن مهران^(١٩١): ((ياكم وكل هوى يسمى بغير الإسلام))^(١٩٢).

وقال ابن بطة^(١٩٣): ((ومن السنّة وتما الإيما وكماله البراءة من كل اسم خالف

السنة... وذلك مثل قولهم: الرافضة والشيعة والجهمية...) (١٩٤).

وقال الشنقيطي (١٩٥): ((فلا خلاف بين المسلمين أن الرابطة التي تربط أفراد أهل الأرض بعضهم ببعض، وتربط بين أهل الأرض والسماء هي رابطة "لا إله إلا الله"، فلا يجوز البتة النداء برابطة غيرها)) (١٩٦).

ومن خلال هذه النتيجة يتبين للمنصف أن أهل السنة قد حُفظوا من الانتماء الباطل، بانتمائهم للحق، امتثالاً لأمر النبي ﷺ حيث قال: ((فادعوا المسلمين بأسمائهم، بما سمّاهم الله عز وجل: المسلمين، المؤمنين، عباد الله عز وجل)) (١٩٧).

النتيجة السادسة:

اتفاق أهل السنة وائتلافهم، وافتراق أهل الأهواء واختلافهم، وهي نتيجة لا بد منها في نهاية المطاف، فإن الاتفاق وسلامة القلوب ثمرة ملازمة الحق، كما أن التنافر وتباغض القلوب ثمرة اتّباع الهوى.

وقد نبّه إلى هذا علماء الأمة قديماً وحديثاً، فمن ذلك ما رواه ابن جرير بسنده في بيان هذه الآية ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨-١١٩]، حيث أورد قول ابن عباس { : [خلقهم فريقين: فريقاً يرحم فلا يختلف، وفريقاً لا يرحم يختلف]، كما أورد قول الحسن البصري: ((الناس مختلفون على أديان شتى إلا من رحم ربك، فمن رحم غير مختلفين))، وقول قتادة: ((فأهل رحمة الله أهل جماعة، وإن تفرقت دورهم وأبدانهم)) وقول ابن المبارك: ((أهل الحق ليس فيهم اختلاف)) (١٩٨).

وإنما أوجد الاختلاف في الأمة هذه الأهواء كما قال أبو العالية (١٩٩) رحمه الله — بعد أن حثَّ على لزوم السنّة —: ((وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوة والبغضاء)) (٢٠٠).

وقد توسع أبو المظفر السمعاني في عرض هذه النتيجة عند ذكره للفرق المنهجية بين أهل السنة وأهل الأهواء حيث قال: ((ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قُطراً من الأقطار وجدّتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، يَجْرُونَ فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها،...

وهل على الحق دليل أبين من هذا؟ قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]].

ثم قال مبيناً حال أهل الأهواء: ((وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين، أو^(٢٠١) شيعا وأحزابا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد^(٢٠٢))).

وهذا النقل جاء وافياً بالمقصود من إيضاح هذه النتيجة، إذ فيه بيان ما عليه أهل السنة من الاتفاق، وما عليه أهل الأهواء من الاختلاف والشقاق، وأن سبب ذلك راجع إلى منهج كل منهم، فمنهج أهل السنة ثابت ثبوت الجبال الراسيات؛ لأنه مربوط بنصوص لا يأتيها الباطل، فلذلك لم يختلف أهل هذا المنهج^(٢٠٣).

أما منهج أهل الأهواء فبضد ذلك، لأنه مردود إلى الآراء التي هي عرضة أبداً للتغير والتبدل، وليس لها أي ضمان من الزلل، مع إقدام أهلها على عزل كل نص يخالف أهواءهم. والنصوص من شأنها أن تجمع وتؤلف، فإذا تركت فرقة ما شيئاً من النصوص، وتركت فرقة سواها شيئاً آخر انهار الأساس الذي يجمعهم، فدبت إليهم الفرقة والبغضاء، كما قال ابن تيمية: ((فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء، إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه، بل ﴿تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣])^(٢٠٤).

وقال ابن قتيبة: ((ولو أردنا رحمك الله أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلى تشتت، وعن نظام إلى تفرق، وعن أنس إلى وحشة، وعن اتفاق إلى اختلاف^(٢٠٥))).

ومرادده المقارنة بين المنهجين، وأن نتيجة كل منهج هي بالضد من نتيجة المنهج الآخر. ونعني على المتكلمين الاختلاف قائلاً: ((وقد كان يجب — مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر — أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُساب والمُسَّاح والمهندسون، لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد... فما بالهم أكثر الناس اختلافاً؟ لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين!))^(٢٠٦).

يُعرَضُ بهم فيما يدَّعونَه من دقة منهجهم وحذق نظرهم والتهوين من شأن غيرهم، فلو كان الأمر كما زعموا لكانوا أقرب إلى الائتلاف والاتفاق، لأن هذا هو شأن أهل الحق، لكن واقع رؤوس أهل الأهواء يدل على ضد ذلك، إذ ((ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يُدان برأيه وله عليه تبع))^(٢٠٧).

ولذا قال مطرف بن عبد الله^(٢٠٨) رحمه الله: ((لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحداً لقال القائل: الحقُّ فيه، فلما تشعبت واختلفت عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرق))^(٢٠٩).

وأطال ابن تيمية في بيان هذه النتيجة الكبيرة، فذكر أن أهل الكلام مثلاً ((أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين... وأما أهل السنة والحديث فما يُعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امْتَحِنُوا بأنواع المحن، وفُتِنُوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود^(٢١٠) ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة)) ثم نبه إلى أمر دقيق جداً حيث قال — بعد أن بين أن أهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً وائتلافاً —: ((وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المتفلسفة... وأهل الإثبات من المتكلمين — مثل الكلَّابية والكرامية والأشعرية — أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المعتزلة... ولست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۚ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم اتباع الأنبياء قولاً وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك))^(٢١١).

فالاتفاق والائتلاف في أهل السنة ليس بدعاً، بل هو حال أهل الحق من اتباع الأنبياء، من الأولين والآخرين.

ليس هذا فحسب، بل إن أهل الأهواء كلما كانوا أقرب إلى موافقة أهل السنة كانوا أقرب إلى الائتلاف والاتفاق، وكلما كانوا أبعد عن موافقتهم كانوا أشد اختلافاً، وذلك أن

مخالف أهل السنة منهم إنما يخالف النص في الحقيقة، والنصوص من شأنها أن تجمع وتؤلف كما تقدم، فكل اتفاق على حق فسببه أتباع النص، وكل اختلاف فسببه ترك النص.

وأعجب من هذا حال الامتحان والفتنة على المذهب، فإن ((من صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق))^(٢١٢).

والسبب والله أعلم راجع إلى ما في الحق نفسه من القوة، فمن تمسك بشيء من الحق — وإن كان من أهل الأهواء — وجد في هذا الحق قوة تدفعه إلى الصبر والنيابة ورد الباطل المقابل لهذا الحق ((فإن الباطل لا ثبات له مع الحق ولا بقاء))^(٢١٣).

واتفاق أهل السنة وإلّفتهم أشهر من نار على علم، أما اختلاف أهل الأهواء واضطرابهم فأعجب ما فيه وقوع ذلك حتى في الطائفة الواحدة الذين يجمعهم لقب واحد كالاعتزال مثلاً.

وفي هذا يقول السمعاني: ((أوما سمعت أن المعتزلة — مع اجتماعهم في هذا اللقب — يكفر البغداديون منهم البصريين، والبصريون منهم البغداديين، ويكفر أصحاب أبي علي الجبائي^(٢١٤) ابنه أبا هاشم^(٢١٥)، وأصحاب أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي، وكذلك سائر رؤوسهم وأرباب المقالات منهم؟... وكذلك الخوارج والروافض فيما بينهم، وسائر المبتدعة بمشائهم))^(٢١٦).

ويذكر عبد القاهر البغدادي^(٢١٧) أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة، كل فرقة منها تكفر سائرهم^(٢١٨)، ويذكر نماذج محددة من تكفير المعين عندهم بتكفير التلامذة لأساتذتهم وشيوخهم^(٢١٩)، وأن ((أكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم))^(٢٢٠).

ومن شنيع ما ذكر أن سبعة من زعمائهم اختصموا في إحدى المسائل مرة، ثم افترقوا عن تكفير كل واحد منهم للستة الآخرين!!^(٢٢١).

ونخلص من هذه النتيجة إلى أمر عظيم يتعلق بمنهج أهل السنة وأهل الأهواء جميعاً، حاصله أن الفرقة التي وقعت في الأمة وأضعفت من شأنها سببها أولئك الذين فارقوا الحق الميّن في النصوص ابتداءً، حيث قدّموا عليه أهواءهم، منابذين جماعة المسلمين، فالذنب ذنبهم،

والمسؤول عن الفرقة هو من ركب هذا الدرب، وخالف سبيل خير الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

أما من لزم نصوص الكتاب والسنة وأختر هوى نفسه فأَيّ ذنب اقترفه؟ وأي علاقة له بهذه الفرقة؟ على حد قول ابن القيم مخاطباً أهل الأهواء:

يا قوم والله العظيم أسأقوا	بأئمة الإسلام ظن الشاني ^(٢٢٢)
ما ذنبهم ونبيهم قد قال ما	قالوا كذاك منزل الفرقان
ما الذنب إلا للنصوص لديكم	إذ جسّمت بل شَهِتَ صنفان
ما ذنب من قد قال ما نطقَ به	من غير تحريف ولا عدوان ^(٢٢٣) .

النتيجة السابعة:

أن تمييز أهل الحق من أهل الباطل أمر متيسر لمن وعى حقيقة هذا الفرق. فلئن كان أهل الحق يلزمون النص ويجعلونه الأصل حتى صار ذلك معلماً بارزاً لا يتخلف في تمييزهم، فإن أهل الأهواء ينهجون نهجاً مغايراً لهذا تماماً، وبالضد منه.

وهذا يعني أن هذا الفرق المنهجي — بين أهل السنة وأهل الأهواء — لا ينبغي أبداً أن يَحصر في فرق الضلال القديمة، فإن هذا هضم فاحش لهذا الفرق العظيم، بل يجب أن يُعلم أنه يعمّ جميع أهل الأهواء إلى يوم الدين^(٢٢٤)، سواء أكانوا من أهل البدع المكفرة أو غير المكفرة، وسواء تبع ضلالهم من أهواء داخل مجتمع المسلمين أو من خارجه.

ومما يرتبط بهذه النتيجة أيضاً بيان درجات أهل الباطل أنفسهم، فرغم أنهم قد اشتركوا جميعاً في هذا المسلك الرديء مع النص إلا أنهم يختلفون في درجة الإيغال فيه وعلى ذلك فإن من كان منهم أكثر إيغالاً فهو أشد ضلالاً، ومن كان دونه فهو دونه في الضلال، وإن اشترك معه في المشرب.

فليس الباطني الذي يزعم أن لهذه الظواهر في النصوص باطناً لا يحيط به إلا هو وطائفته^(٢٢٥) مثل المتكلم الذي لا يصل إلى هذا الحد الشنيع، فضلاً عن المتعصب لقول إمام من

أئمة المسلمين، وإن كان اللوم واقعا على الجميع، وعلى ذلك قس.
وهذه النتيجة بمثابة الثمرة لمعرفة هذا الفرق، إذ من خلالها تُعرف مذاهب الناس
وأقوالهم بالحق، ولا يُعرف الحق بها، فإن الحق والباطل وإن كان لكل منهما أئمة فإن الفرق
بينهما جلي بَيِّن، فإن أئمة السُّنَّة — كما بيَّن ابن تيمية — ليسوا مثل أئمة البدعة، لأن الأولين
(تضاف السنة إليهم، لأنهم مَظَاهِرُ بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم، لأنهم مصادر عنهم
صدرت))^(٢٢٦).

وإنما قلنا: إن هذه النتيجة بمثابة الثمرة لمعرفة هذا الفرق، لأن الأهواء تتلوَّن في كل
حين، ويعامل أهلها النصوص على النحو الذي ذكرنا فإذا عُرِفَ فَرَقُ ما بين مسلك أهل
الأهواء ومسلك أهل الحق مع النص تميَّز الفريقان، مهما تلَوَّن الباطل ولَبَسَ أهله على الناس ما
يلبسون.

والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

نتائج البحث

أظهر البحث النتائج الآتية:

- ١- أن الفرق المنهجية يتركز حول النص الشرعي، حيث جعله أهل السنة هو الأصل، وجعل أهل الأهواء لهم أصولاً بديلة، قدّموها على النص.
- ٢- بين العلماء أن المسلك الخاطيء في التعامل مع النص أمر اشترك فيه جميع أهل الأهواء، يستوي في ذلك أهل البدع الكبار والصغار.
- ٣- أن المعارض للنص لدى أهل الأهواء كان هو العقل عند المتكلمين، والكشف عند الصوفية المنحرفين، والتعصب عند غلاة المقلدين.
- ٤- نبه إلى هذا الفرق المنهجية العظيم سلف الأمة الصالح منذ القدم، وفي البحث مقولات عدة تدل على ذلك.
- ٥- أظهر البحث دقة تحليل السلف لخصومهم، من حيث طريقة الاستدلال الخاطئة، وما ترتب عليها من نتائج.
- ٦- ترتب على هذا الفرق المنهجية نتائج كبيرة، عرضها الباحث في مبحث كامل، من أهمها اشتداد عناية أهل السنة بالنص وانتماؤهم إليه وحده، مما أوجد لديهم الاتفاق والألفة، وبالعكس من ذلك أهل الأهواء، الذين نقموا على كل نص مخالف، وقبلوا النص الموافق؛ لموافقة هواهم، وانتموا إلى مشارب شتى، فرقت الأمة وأضعفت من شأنها.

الهوامش والتعليقات

- (١) انظر: معارج القبول، للشيخ حافظ حكمي (٢/٦٠٨-٦٠٩)، و(٦١٤-٦٣٠).
- (٢) راجع إعلام الموقعين، لابن القيم (١/٥١).
- (٣) جامع البيان (٥/١٠٠).
- (٤) أورد ابن جرير في جامع البيان (٥/٩٦-٩٨) عدة روايات في سبب نزول الآية.
- (٥) تفسير القرآن العظيم (١/٥١٩).
- (٦) انظر للألقاب التي أطلقها أهل البدع على أهل السنة، وجواب أهل العلم عنها: الفتوى الحموية لابن تيمية ص(٥٣٢-٥٣٩).
- (٧) المعجم الوسيط (٢/٩٥٧).
- (٨) انظر مقولة ابن سيرين في مقدمة صحيح مسلم (١/٢٨)، وفتاوى ابن تيمية (٣/٣٤٧-٣٤٨).
- (٩) انظر: فتاوى ابن تيمية (٤/٩٥)، ووسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم محمد باعبد الله ص(٩١-١٢٦).
- (١٠) منهاج السنة (٢/٢٢١) لابن تيمية، والفتاوى (٣/٣٥٦).
- (١١) انظر: الاستقامة، لابن تيمية (٢/٢٢٤-٢٢٥).
- (١٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف، قال الذهبي: ((الرجل ليس بصاحب حديث، وإنما هو من كبار العلماء المشهورين، عنده فنون جمة وعلوم مهمة))، توفي سنة ست وسبعين ومائتين، انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/٢٩٦-٣٠٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٢-٤٤).
- (١٣) تأويل مختلف الحديث ص(٥١).
- (١٤) انظر: الفتوى الحموية، لابن تيمية ص(١٩٦-١٩٩).
- (١٥) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، صاحب التصانيف الشهيرة في علوم الحديث، معدود في علماء الشافعية، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/١١٣٥-١١٤٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢٩-٣٩).
- (١٦) شرف أصحاب الحديث ص(٢٨).
- (١٧) هو هبة الله بن الحسن الطبري، برع في المذهب الشافعي، مع ملازمة للسنة، توفي سنة ثمان

عشرة وأربعمئة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/١٠٨٣-١٠٨٥)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (١/٣٧٨-٣٧٩).

(١٨) هذه العبارة مثل عبارة الرد إلى الرسول ﷺ الواردة في قول الله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومعناها: الرد إلى النبي ﷺ في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، كما بين ذلك ابن جرير في جامع البيان (٥/٩٥-٩٦)، ونقله عن غير واحد من السلف.

وعليه فإن الفرع إلى النبي ﷺ في حياته يكون بالفرع إليه نفسه عند حدوث ما يُشكّل أو يوجب الفرع، وأما بعد وفاته فالفرع إلى سنته المباركة، ففيها بحمد الله ما يسكن الفرع ويحل الشبهة.

(١٩) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/٢٣-٢٤).

(٢٠) هو أحمد بن أبي دؤاد فرج الإيادي، القاضي الجهمي، كان داعية إلى القول بخلق القرآن — والعباد بالله — زمن خلفاء بني العباس الثلاثة: المأمون والمعتصم والواثق، ولما تولى المتوكل صادره حتى افتقر، مات عام أربعين ومائتين، انظر: السير للذهبي (١١/١٦٩-١٧١).

(٢١) ذكر محنة الإمام أحمد، جمع حنبلي ص (٥١).

(٢٢) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/١٤٢)، كما روى ابن أبي شيبة في هذا الموضع، والدارمي في السنن (٢/٨٩٢)، نحوه عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢٣) بذلك فسره عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٨) بعد روايته له، وقال ابن الأثير في النهاية (٢/٢٩-٣٠): ((يريد به الانقياد لحكم القرآن، وإلقاء الأمانة إليه... وقيل يعطوا مفتوحة الباء، من عطا يعطو إذا تناول، وهو يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون المعنى: أن يأخذوا القرآن بتمامه وحقه، كما يؤخذ البعير بخزامته، والأول الوجه)).

والخزائم جمع خزيمة، وهي حلقة من شعر تُجعل في أحد جانبي منخر البعير، كما في النهاية لابن الأثير (٢/٢٩).

(٢٤) كتاب جماع العلم ضمن الأم (٧/٢٧٣)، ونحوه ما نقله قوام السنة الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان الحجّة (٢/٣٩٨) عن "بعض علماء السنة".

(٢٥) رواه المروزي في ذم الكلام (٤/٨٤).

(٢٦) هو أبو عثمان سعيد بن إسماعيل النيسابوري العابد، عني بالحديث، وكان إذا بلغ سنة لم يعمل بها

وقف عندها حتى يعمل بها، توفي عام ثمانية وتسعين ومائتين، انظر لترجمته السير للذهبي (٦٦-٦٢/١٤).

(٢٧) رواه نصر المقدسي في كتاب الحجة (٢٤٣/١)، وهذا لفظه، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٤/١٠)، والهروي في ذم الكلام (٣٨٠/٤)، وقال الذهبي في السير (٦٤/١٤) معقباً على مقولته: ((قلت: وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص:٢٦]) لأن أبا عثمان دّل على قوله فيمن أمر السنة فقط، ولم يدلّ على قوله فيمن أمر الهوى.

(٢٨) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور، توفي سنة تسعين ومائتين، وقيل: إحدى وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٥٧/٢-٦٥٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١٠-٨/٩).

(٢٩) القصد: استقامة الطريق والعدل، انظر اللسان (٣٥٣/٣).

(٣٠) هكذا في الأصل، ولعل صوابها ((للاّتباع)) بحذف الهمز، وتشديد التاء المكسورة.

(٣١) رواه الهروي في ذم الكلام (٣٤٧/٤-٣٤٨).

(٣٢) هو منصور بن محمد التميمي الحنفي ثم الشافعي، برع في مذهب أبي حنيفة واستمر عليه ثلاثين عاماً ثم تحوّل شافعيّاً، ومال إلى طريقة السلف ونصرها، توفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة، انظر لترجمته كتاب الأنساب لحفيده أبي سعد السمعاني (٢٩٩/٣)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٤٨٩/٢-٤٩٠).

(٣٣) نقله عنه تلميذه قوام السنّة الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان الحجة (٢٢٤/٢)، ونقله السيوطي في صون المنطق ص(١٦٦-١٦٧).

(٣٤) نقله الشاطبي في الاعتصام (٣٤/١) عن كتاب القطعان لابن وضاح، وروى أبو نعيم في الحلية (١٥٨-١٥٧/٢) نحوه عن الحسن.

(٣٥) مجموع الفتاوى (١٣٥/١٣-١٣٦).

(٣٦) مجموع الفتاوى (٦٣/١٣).

(٣٧) المصدر نفسه (١٤٥/١٣).

(٣٨) تفسير القرآن العظيم (٣٠٧/٣).

(٣٩) الاعتصام (١٣٥/١).

- (٤٠) المصدر نفسه (٢٢٠/١).
- (٤١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١/١).
- (٤٢) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (٩٩١/٣).
- (٤٣) الجُنة بالضم: كل ما وقَى، القاموس المحيط للفيروز آبادي (٢١٠/٣).
- (٤٤) شفاء العليل ص(٢٥).
- (٤٥) هو أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، إمام في السنة، وكان من أعلم الناس في زمنه باختلاف الصحابة والتابعين، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين، انظر لترجمته تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٥٣-٦٥٠/٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٢٧٧/١-٢٨٢)، حيث تعدد الشافعية منهم، لأخذه عن تلاميذ الشافعي.
- (٤٦) تعظيم قدر الصلاة (٦٥٢/٢).
- (٤٧) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٤/١).
- (٤٨) هو أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، أحد كبار علماء الحنابلة، القائلين بالأمر بالمعروف، توفي سنة ستمائة، وقد جمع الحافظ ضياء الدين المقدسي سيرته في جزئين، استفاد الذهبي عامة ما أورد في ترجمته منها، كما صرح بذلك، انظر: السير للذهبي (٤٤٣/٢١-٤٧١)، والبداية والنهاية لابن كثير (٣٨/١٣-٣٩).
- (٤٩) هو الملك الكامل محمد بن الملك أبي بكر بن أيوب، تملك الديار المصرية أربعين سنة، وكافح الفرنج براً وبحراً، توفي سنة خمس وثلاثين وستمائة، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢٧/٢٢-١٣١).
- (٥٠) ((منحوت من (أي شيء) بمعناه، وقد تكلمت به العرب)) المعجم الوسيط (٣٤/١).
- (٥١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٦٣/٢١).
- وهذا الموقف من الملك يُذكر بموقف أبي حنيفة رحمه الله حين ناقشه حماد بن زيد في مسألة دخول الأعمال في الإيمان، واحتج عليه بحديث عمرو بن عبسة المرفوع، وفيه التصريح بأن أفضل الإيمان الهجرة، وأن أفضل الهجرة الجهاد، وقال له حماد: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟
- فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تحببه يا أبا حنيفة؟ فقال: بم أجيبه، وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ؟ أورده الطحاوي، كما نقل ذلك شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي

ص(٤٩٤) رحمة الله على الجميع.

- (٥٢) مَثَلُ تضربه العرب لما يتعذر وجوده، انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢٦٤/١)، والعيوق: ((نجم أحمر مضيء في طرف الحجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء)) المعجم الوسيط (٦٣٧/٢).
- (٥٣) جزم ابن كثير في تفسيره (٥٨/٢-٦٠) أن الآية نزلت في شأن اليهوديين اللذين زنيا، وسأل اليهودُ رسول الله ﷺ عن حكمهما، واتفقوا على أنه إن حكم فيهما بالتحميم والجلد أخذوا بحكمه، وإن حكم بالرجم — الذي هو حكم التوراة — حَذَرُوهُ، ثم أفاض ابن كثير في ذكر الروايات بذلك، ومنها رواية البراء بن عازب { في صحيح مسلم (١٧٠٠)، وفيها التصريحُ بنزول الآية في إثر هذه الواقعة، وتفسيرُ الآية بها، وهذا قول الجمهور في سبب نزول هذه الآية، كما في زاد المسير لابن الجوزي (٣٥٨/٢)، ومنهم ابن جرير في تفسيره، والذي أورد أقوالاً أخرى في سبب النزول، ورجح ما ذكرناه هنا، انظر: جامع البيان (١٤٩/٦-١٥١).
- (٥٤) رواه المروني في ذم الكلام (٨٤/٤).

(٥٥) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥) من حديث عائشة >.

- (٥٦) هو محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام المدني، أحد فقهاء المدينة وقرائها، توفي سنة بضع عشرة ومائة، انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩٣/٩).

(٥٧) جامع البيان (١١٨/٣).

(٥٨) المصدر نفسه (١٢١/٣).

(٥٩) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (الذي).

- (٦٠) هكذا في الأصل، وهو خطأ قطعاً، فإن معنى هذا الكلام أن الحق قد أحدثه أهل الابتداع، ويترجح أن الصواب (للذي) بلام قبل (الذي) لإفادة التعليل، فيكون المعنى أنهم مالوا عن الحق، لأجل الذي أحدثوه من البدعة، والله تعالى أعلم، وانظر لمعاني اللام: المخصص لابن سيده (٥٠/١٤-٥١).

(٦١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦٨/٢-٦٩).

(٦٢) تفسير القرآن العظيم (٣٤٥/١).

(٦٣) فتح القدير (٣١٥/١).

(٦٤) تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢).

(٦٥) الاعتصام (٢٢٠/١-٢٢١).

- (٦٦) المصدر نفسه (٢٢١/١).
- (٦٧) بفتح الواو المشددة، كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع، انظر: القاموس المحيط (٢٨٠/٤).
- (٦٨) سقط لفظ الجلالة هنا، وهو موجود في رواية الهروي، كما يأتي تخريجه إن شاء الله.
- (٦٩) رواه أبو نعيم في الحلية (٢٢٣/٤) — وهذا لفظه — والهروي في ذم الكلام (١٠٣/٤)، وورد عنده بلفظ ((رققوا قولاً)) بالراء بدل الدال من الترقيق، وله وجه.
- (٧٠) رواه المقدسي في الحجة على تارك الخبجة (٥٢٠/٢).
- (٧١) هكذا وردت بلفظ ((في الكتاب))، وأشار محقق كتاب ذم الكلام إلى أن الكلمة قد ضُبَّ عليها في إحدى النسخ.
- (٧٢) رواه عثمان الدارمي في رده على المريسي ص (١٤٦)، والهروي في ذم الكلام (٢٩٨/٢)، وكذا (١٥٠/٤).
- (٧٣) رواه الهروي في ذم الكلام (٢٧٠/٢).
- (٧٤) هكذا وردت، والمَحَك: ما يُحَك به من حجر وغيره كما في المعجم الوسيط (١٩٠/١).
- (٧٥) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح ص (١٦٤)، وهو ضمن رسالة كتبها الإمام إلى رجل سألته عن مناظرة أهل الكلام والجلوس معهم.
- (٧٦) ذكر محنة الإمام أحمد، رواية حنبل ص (٥١).
- (٧٧) تعظيم قدر الصلاة (٦٤١/٢).
- (٧٨) هكذا في الأصل، والظاهر أن الصواب: (يعرض) بدلالة ما قبله وما بعده.
- (٧٩) تعظيم قدر الصلاة (٦٥٨-٦٥٩/٢).
- (٨٠) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١/١-١٢).
- (٨١) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف، الفقيه الحنبلي، كان قَوَّالاً بالحق، ملازماً معتقداً للسلف، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، انظر: السير للذهبي (٩٠/٩٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣١٩/٢-٣٢٣).
- (٨٢) شرح السنة ص (٩٠).
- (٨٣) عود الضمير مذكراً في قوله: ((من قبله)) سائغ في اللغة، بأن يعاد إلى كلمة تفيد التذكير مثل (الأمر المتقدم) أو نحوها، وقد وقع مثل هذا في أفصح الكلام، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ

فِي الْأَتْعَمِ لَعِبْرَةٍ تُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِمْ ﴿ [النحل: ٦٦]، فأعيد الضمير مفرداً مذكراً، مع أنه عائد إلى الأنعام.

انظر لمزيد من الشواهد والأمثلة: جامع البيان للطبري (٨٩/٧)، وفتح القدير للشوكاني (١٧٤/٣)، والعذب النمير في مجالس الشنقيطي في التفسير (٢٣٦/١-٢٣٩).

(٨٤) نقله عنه قوام السنة الأصبهاني في كتابه الحجة في بيان المحجة (٢٢٤/٢)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٦).

(٨٥) نقله أيضا قوام السنة في الحجة (٣٢٠/١).

(٨٦) مجموع الفتاوى (٣٥٥/١٧).

(٨٧) المصدر نفسه (١٤٢/١٣).

(٨٨) المصدر نفسه (١٤٣/١٣).

(٨٩) مجموع الفتاوى (١٤٣/١٣).

(٩٠) المصدر نفسه (٣٥٨/١٣).

(٩١) المصدر نفسه (٦٣/١٣).

(٩٢) وللمزيد انظر منهاج السنة (٩٥/٥)، والإيمان ص(٢٧٣)، وكذا ص(٤١٦).

(٩٣) الصواعق المرسلّة (٩٩٠/٣).

(٩٤) شفاء العليل ص(٢٥)، وذكر رحمه الله نماذج للنصوص التي ردّها فرّق الضلال، تبعاً لأصلهم هذا.

(٩٥) القصيدة النونية (١٦٦/١).

(٩٦) شرح القصيدة النونية للشيخ محمد خليل هراس (١٦٧/١).

(٩٧) شفاء العليل ص(١٤٦-١٤٧).

(٩٨) يريد القاضي علي بن عبد الكافي السبكي، حيث صنف ابن عبد الهادي كتابه الصارم في الرد عليه.

(٩٩) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(٤٦٣).

(١٠٠) شرح الطحاوية ص(٥٠٠).

(١٠١) الاعتصام (١٣٤/١).

(١٠٢) المصدر نفسه (١٧٦/٢).

(١٠٣) حيث قال الأوزاعي: ((وتلك غاية كل محدث في الإسلام: ردُّ ما خالف رأيه من السنة))،

وقال الخطيب: ((وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه...))، وقال السمعاني: ((وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه...))، وقال ابن القيم: ((وكل من أصّل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى ردّ السنة...))، وقال ابن أبي العز: ((كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته...)).

(١٠٤) اختار كما في (١٢٠/٣) أن الآية نزلت في الذين جادلوا رسول الله ﷺ بمتشابه القرآن، إما في أمر عيسى عليه السلام — وهم وفد نصارى نجران — أو اليهود الذين جادلوا رسول الله ﷺ في قدر مدة أجله وأجل أمته، وذكر أن هذا الثاني أشبه.

(١٠٥) فرقة من فرق الشيعة الغلاة، وهم أصحاب عبد الله بن سبأ الذي ادعى ربوبية علي >، انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/١٧٤)، وكتاب عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة للدكتور سليمان بن حمد العودة.

(١٠٦) لقب من ألقاب الخوارج، سُموا بذلك لنزولهم بحروراء في أول أمرهم، انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢٠٦-٢٠٧).

وحرّوراء: بفتحين وسكون الواو، قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها، نزل به الخوارج الذين خالفوا علياً >، فنسبوا إليها، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/٢٨٣).

(١٠٧) جامع البيان (٣/١٢١).

(١٠٨) المصدر نفسه (٣/١١٨).

(١٠٩) فتح القدير (١/٣١٥).

(١١٠) رواه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص (١٣٦) عن بقية قال: قال لي الأوزاعي: يا أبا محمد، ما تقول في قوم يغضون حديث نبيهم؟ قلت: قوم سوء، قال: ليس من صاحب بدعة... إلخ.

(١١١) الاعتصام (١/١٣٤).

(١١٢) المصدر نفسه (١/٢٢٠)، الباب الرابع في مأخذ أهل البدع بالاستدلال.

(١١٣) مجموع الفتاوى (١٧/٣٥٥).

(١١٤) المصدر نفسه (١٣/٢٢٨).

(١١٥) عرّفه الغزالي بتعريف طويل، خلاصته أنه نور يظهر في القلب عند تطهيره، فيكشف من ذلك النور أمور كان يسمع بها، فيتوهم لها معاني مجملة، فتتضح إذ ذاك، حتى تحصل له المعرفة الحقيقية بذات الله وصفاته وأفعاله، وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة، وكذا معنى النبوة والوحي والملائكة والشياطين، وكيفية ظهور الملك للأنبياء، وكيفية وصول الوحي إليهم، والمعرفة بملكوته السموات والأرض، ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر، بحيث يرتفع الغطاء، حتى تتضح له جليلة الحق في هذه الأمور اتضاحاً يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه!! انظر: إحياء علوم الدين (٣١/١).

ولا يخفى ما في هذا الكلام من المجازفة والمبالغة العظيمة.

(١١٦) انظر لهذا القانون على سبيل المثال: كتاب الإرشاد للجويني ص(٣٠١-٣٠٢)، وكتاب أساس التقديس في علم الكلام، للرازي ص(١٢٥-١٢٦) وغيرهما، ولئن اشتهر هذا القانون في كتب متأخري الأشاعرة، فإن من الباحثين من يرى أن من المعتزلة من سبقهم إليه، ولا سيما القاضي عبد الجبار، وأبو الحسين البصري، انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لـ محمد صالح الزركان ص(٣٢٠).

(١١٧) قد نقض ابن تيمية هذا القانون من وجوه عدة، وقابله بقانون شرعي بين به ما انطوى عليه قانونهم هذا من الباطل، انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/١) وما بعدها.

(١١٨) هو الفخر، محمد بن عمر التيمي، أحد رؤوس الأشاعرة المتأخرين، توفي عام ٦٠٦، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٠١-٥٠٠/٢١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٤٨-٢٥٢/٤).

(١١٩) هذا الكتاب قد أبدى الرازي إعجابه الشديد به، فذكر أنه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين، من الموافقين والمخالفين، ووصفه بصفات تطول، كما نقل ذلك ابن تيمية في الدرء (١٥٧/٢)، فكان من المناسب النقل عن هذا الكتاب بالذات.

بيد أنه لا يزال مخطوطاً؛ ولذا سأنقل عنه بواسطة، مع تحديد الموضع في المخطوط، إن شاء الله. (١٢٠) نهاية العقول ١٣/١ (نسخة دار الكتب، رقم ٧٤٨ توحيد) نقلاً عن د. محمد رشاد سالم محقق درء التعارض لابن تيمية (٣٢٨/٥)، حيث قابل ما نقله ابن تيمية في الدرء (٣٣٢-٣٣١/٥) على كتاب الرازي هذا، ونقله أيضاً الزركان في كتابه فخر الدين الرازي وآراؤه ص(٣٢٠).

- (١٢١) نهاية العقول (٢٦٦ - ب) نقلا عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن الحمود (٩٠٤/٢).
- (١٢٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٥٢٦/١١).
- (١٢٣) هو عبد الجبار بن أحمد الهمداني، انتهت إليه رئاسة المعتزلة، وصار اعتمادهم على كتبه، كما يقول الحاكم الجشمي المعتزلي، توفي عام ٤١٥، انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص (١١٢)، والسير للذهبي (٢٤٤-٢٤٥/١٧).
- (١٢٤) شرح الأصول الخمسة ص (٧٦٩-٧٧٠).
- (١٢٥) هو إبراهيم بن سيار البصري، من مشاهير المعتزلة، وزعيم إحدى طوائفهم المنسوبة إليه، وهي النظامية، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين، انظر: طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص (٤٩-٥٢)، والملل والنحل للشهرستاني (٥٣/١-٥٩).
- (١٢٦) نقل ذلك عنه ابن قتيبة - أحد معاصريه - في كتاب تأويل مختلف الحديث ص (٣٢)، ضمن أقوال كثيرة منكورة تعرض فيها لكبار الصحابة {، وأساء القول فيهم، وقد أطل ابن قتيبة في مناقشته.
- (١٢٧) هو أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، اعتنى الصوفية بكتبه، وأثر في اتجاه التصوف بعده كثيرا، توفي عام ٥٠٥، انظر لترجمته: السير للذهبي (٣٢٢/١٩-٣٤٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢١٦/٤-٢١٩).
- (١٢٨) كثيراً ما يطلق أهل الأهواء على قول السلف (قول الحنابلة) ويُصَوِّبون إليه سهام نقدهم، على أنه قول للحنابلة، دون غيرهم، والحق أن اعتقاد السلف رحمهم الله قديم معروف قبل أن يخلق الله أحمد، بل وأبا حنيفة ومالكاً والشافعي، تلقاه الصحابة { عن نبيهم ﷺ، حظَّ أحمد منه كحظ غيره من السلف؛ ولذا قيل: المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد؛ لأن مذاهب الأئمة في الاعتقاد واحدة، كما نبه إلى ذلك ابن تيمية في منهاج السنة (١/٢-٦٠٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/٥-٦).
- (١٢٩) إحياء علوم الدين (١/١٢٤).
- (١٣٠) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٣٤٨/٥، ٣٥٣).
- (١٣١) هو الشيخ عبد القادر بن عبد الله الجيلاني الحنبلي، توفي عام ٥٦١، انظر: السير للذهبي

(٤٥١-٤٣٩/٢٠).

(١٣٢) الفتح الرباني، للجيلاني ص ٣٠٣، ولا ريب أن هذا مما يستغرب صدورهِ عن الجيلاني، لكن قال الذهبي عنه في السير (٤٥١/٢٠): ((عليه مآخذ في بعض أقواله ودعاويه، والله الموعِد، وبعض ذلك مكذوب عليه)).

(١٣٣) إيقاظ الهمم لابن عجيبة ص(١٩٧).

(١٣٤) هو أحمد بن محمد الخلوقي المالكي، توفي بالمدينة النبوية عام ١٢٤١، انظر: الأعلام للزركلي (٢٤٦/١)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٦٩/١).

(١٣٥) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (١٠/٣).

(١٣٦) الحق أن الأئمة { هُوا عن تقليدهم، وأمروا باعتماد الدليل في عبارات جلية لا تحتمل أي تحريف؛ ولذا أوصوا مَنْ أَخَذ عنهم العلم إذا رأى في أقوالهم ما يخالف النص أن يطرح أقوالهم ويعتمد النص، ويجعل ذلك هو مذهبهم المنسوب إليهم، انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢٧٩-٢٠١/٢).

(١٣٧) هو عبيد الله بن الحسين الكرخي الحنفي، توفي عام ٣٤٠، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٦-٤٢٧)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٥٨/٢).

(١٣٨) أصول الكرخي ص(٣٧٣).

(١٣٩) المصدر نفسه ص(٣٧٣).

(١٤٠) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، من مشاهير الشافعية، توفي عام ٤٧٨، انظر: السير للذهبي (٤٦٨-٤٧٦)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٤٦٦/٢-٤٧٠).

(١٤١) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق ص(١٦).

(١٤٢) ما من شك في أن المقلدة ليسوا في درجة المتكلمين أو الصوفية، كما يأتي بحول الله — عند ذكر النتيجة السابعة في المبحث الثاني — بيد أن الأمر الجامع لهم كلهم هو جعل النص تابعاً لأصل قروره لا متبوعاً.

(١٤٣) تيسير الكريم الرحمن ص(٤٢٩).

(١٤٤) أطال ابن تيمية النفس في بيان ذلك في كتابه الجواب الصحيح (٤١٠/٢-٤٥٢)، ونقل كلام أهل العلم في المسألة، ونقد قول بعضهم بأن التوراة والإنجيل لا حرمة لشيء منها، حتى جَوَزَ

الاستنجاء بها، واستدل رحمه الله بقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال كما في (٤٤٠/٢): ((وهذا يدل على أن في التوراة والإنجيل ما يعلمون أن الله أنزله، إذ لا يؤمرون أن يحكموا بما أنزل الله، ولا يعلمون ما أنزل الله))، وأورد لفظاً رواه أبو داود (٥٩٧/٤) في قصة اليهوديين اللذين زنيا، وفيه أن النبي ﷺ لما أتوه بالتوراة نزع وسادة من تحته ووضع التوراة عليها، وقال: [آمنت بك ومن أنزلك]، وانظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٤٨٠/٢-٤٩٣).

(١٤٥) هكذا في الأصل، ولم يظهر لي وجهها، ولعل صوابها — والعلم عند الله — (تمهّدت) بالميم، لأن معنى تمهّد: تمكّن، كما في القاموس (٣٣٩/١)، واللسان (٤١١/٣)، فيكون المعنى: تمكّنت بنقلهم الشريعة.

(١٤٦) الضمير يعود إلى النبي ﷺ.

(١٤٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٣/١).

(١٤٨) أفرد الآجري في الشريعة (٤١٠-٤٢٥) باباً في التحذير من معارضة السنة بالقرآن، وبين أن أمر الله بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة لا يتحقق بدون السنة، فأين في كتاب الله أعداد الركعات وأين في كتاب الله أنصبة الزكاة؟ وروى في التحذير من هذا المسلك خمس عشرة رواية، ما بين حديث مرفوع وأثر، وانظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، "باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له" (١١٨١-١١٩٨).

(١٤٩) رواه الدارمي في سننه (٥٣/١)، والآجري في الشريعة (٤١٩/١).

(١٥٠) مجموع الفتاوى (٢٨٨/٦).

(١٥١) قال ابن الأثير في النهاية (٧٤/١): ((أي المأنوف، وهو الذي عقر الحشاش أنفه، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به، وقيل: الأنف: الدلول))، والحشاش ((عود يجعل في عظم أنف البعير)) كما ذكر الفيومي في المصباح المنير ص (٦٥).

(١٥٢) درء تعارض العقل والنقل (٢٢١/١).

(١٥٣) ((الحُفَّاش كَرُمَان: الوَطْوَاط، سُمِّيَ لصغر عينيه وضعف بصره ودماغه))، القاموس المحيط للفيروزبادي (٢/٢٧٢)، ويطلق على ضعيف العقل والبدن من الرجال: الوطواط، انظر: المعجم الوسيط (٢/١٠٤٢).

(١٥٤) اجتماع الجيوش الإسلامية ص(٤٣).

(١٥٥) فتح القدير (٣/٤٦٨)، ولعله أخذ هذا المعنى مما رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/١١٠٨) عن مالك بن أنس حين تلا هذه الآية، لما أقبل قوم من المبتدعة.

(١٥٦) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٢٧٣-٢٧٦).

(١٥٧) الاعتصام (١/١٣٥).

(١٥٨) رفع الملام ص٩-١٠.

(١٥٩) الرسالة ص(٢١٩).

(١٦٠) الاعتصام (١/٢٢٣).

(١٦١) مجموع الفتاوى (٤/٥١)، وكأن ابن تيمية رحمه الله يريد بهذا القيد ((عليها طائفة كبيرة)) أن ينبه إلى أن العدد القليل قد يتفق على باطل محض لا يروج إلا فيهم، بخلاف البدع ذات الأتباع الكثر، فهذه لم تُرَجَّ في أهلها إلا لالتباس الحق فيها بالباطل، ثم يُبرَز هذا الحق؛ ليكون سبباً في جلب عدد غير قليل من الأتباع، الذين يحملهم الهوى على غض النظر عن باطل كثير في بدعهم، بدعوى أنهم مستمسكون بكذا وكذا مما جاء به الرسول، وكأنه ﷺ لم يبعث إلا به دون غيره.

(١٦٢) مجموع الفتاوى (١٣/٢٢٧).

(١٦٣) القصيدة النونية (١/٥٥-٥٦).

(١٦٤) شفاء العليل ص(٩٤).

(١٦٥) شرح السنة، للبغوي (١/٢٣٤).

(١٦٦) شفاء العليل ص(٩٤-٩٥).

(١٦٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر عجائب الكلام الثالث: طفرة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري، انظر للأولى كتاب المعتزلة وأصولهم الخمسة للدكتور عواد المعتق ص(٥٩)، وانظر للثانية الفرق بين الفرق للبغدادي ص(١٩٥-١٩٦)، وانظر للثالثة كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن الحمود (١/٤٢٧-٤٣١).

(١٦٨) وفي هذا يقول ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص(٥٩): ((إن أهل المقالات وإن اختلفوا ورأى كل صنف منهم أن الحق فيما دعا إليه، فإنهم مجمعون لا يختلفون على أن من اعتصم بكتاب الله عز وجل وتمسك بسنة رسول الله ﷺ فقد استضاء بالنور واستفتح باب الرشده...)).

(١٦٩) أصل التأويل في اللغة مأخوذ من ((آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأول إليه الشيء: رجع)) كما في اللسان (١١/٣٢)، ويراد به في اصطلاح السلف من أهل الفقه والحديث تفسير الكلام، والتأويل في لغة القرآن: الحقيقة التي يؤول الكلام إليها.

بيد أن كثيراً من المتأخرين جعلوا للتأويل معنى لا وجود له عند السلف، حيث جعلوه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقتضيه عندهم. وقد غلب هذا المعنى وانتشر لكثرة تناقله، حتى صار يطلق على من يعطّلون صفات الرب تعالى: أهل التأويل.

انظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص(٢٩٠-٢٩٤) ومختصر الصواعق المرسلة ص(٩-١٠)، وفي ص(١١) كلام مهم عن أنواع هذا التأويل الباطل، وانظر أيضاً كتاب (الإمام ابن تيمية وقضية التأويل) للدكتور محمد السيد الجليند.

(١٧٠) التفويض في اللغة من ((فوّض إليه الأمر: صيره إليه، وجعله الحاكم فيه)) كما في اللسان (٧/٢١٠).

وحقيقته الاصطلاحية مطابقة لحقيقته اللغوية، ويراد به إذا أطلق في نصوص الصفات مثلاً: صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد، بل يفوّض علمه إلى الله.

انظر: كتاب مذاهب أهل التفويض للدكتور أحمد بن عبد الرحمن القاضي ص(١٥٢-١٥٦).

(١٧١) قوله: ((وما عليهم)) يريد به متشابه النصوص التي قد يحتج بها أهل البدع؛ لتقوية بدعهم، لا أن في النصوص ما هو حجة على أهل السنة، يبطل به قولهم، حاش لله.

(١٧٢) ذم الكلام للهروي (٢٤٩/٤).

(١٧٣) سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري، أحد المحدثين الثقات، روى عنه الإمام أحمد، وهو من شيوخه، مات سنة سبع وأربعين ومائتين، وقيل غير ذلك، انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٤٦-١٤٧/٤).

(١٧٤) يعني متعة الحج، ولذا قال في رواية: تقول بفسخ الحج.

وأحمد أفق بذلك؛ لأن النبي ﷺ أمر من أهل بالحج وحده — ممن لم يسق الهدي — أن يحل بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصر، ثم يقيم حالاً إلى يوم التروية، فيهل بالحج، كما هو معلوم من أخبار حجته ﷺ، انظر: صحيح البخاري، "باب التمتع والقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي"، الأحاديث (١٥٦١-١٥٦٩)، ومسلم (١٢١٦-١٢١٨).

وانظر المسألة في المغني لابن قدامة (٣٩٨/٣-٤٠٠) — طبعة مكتبة الرياض — (٢٥١/٥) — (٢٥٥) — طبعة هجر — عند شرح قول الخرقى: ((ومن كان مفرداً أو قارناً أحبنا له أن يفسخ إذا طاف وسعى، ويجعلها عمرة، إلا أن يكون معه هدي...)).

(١٧٥) ذكره ابن تيمية في منهاج السنة (١٥٢/٤) غير معزو، ونقله ابن قدامة في المغني (٣٩٩/٣) — طبعة مكتبة الرياض — (٢٥٣/٥) — طبعة هجر — من شرح أبي حفص بسنده إلى أحمد بسياق آخر بنحوه، وفيه: ((عندي ثمانية عشر حديثاً)).

(١٧٦) أفاض ابن تيمية رحمة الله عليه في بيان هذه المسألة الجلية في منهاج السنة (١٤٩/٤-١٥٥)، وقال: ((الذي عليه أئمة الإسلام أن ما كان مشروعاً لم يُترك لجرد فعل أهل البدع: لا الرافضة ولا غيرهم، وأصول الأئمة كلها توافق هذا))، ثم مثل بمسائل اختارها الأئمة أو بعضهم — اتباعاً للدليل — ولم يلتفتوا إلى كون الشيعة يقولون بها.

ونبه إلى ضابط نافع في المستحب إذا كان شعاراً لأهل البدع متى يعمل به ومتى لا.

(١٧٧) نقله البغوي في شرح السنة (٢١٨/١) عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ورواه الهروي في ذم الكلام (٢٩٧/٤-٢٩٨) بسنده إلى الربيع قال: ((سمعت الشافعي يقول في كتابه الوصايا)) ولم يذكر ((لو أوصى لأهل العلم...)).

(١٧٨) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، حافظ المغرب، كان ظاهرياً ثم صار مالكيّاً، مع ميل إلى فقه الشافعي، مات سنة ثلاث وستين وأربع مائة، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٢٨/٣-١١٣٠).

(١٧٩) جامع بيان العلم (٩٤٢/٢).

(١٨٠) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي المقرئ، صحح ابن حجر أن اسمه أبو بكر، وأنه ليس كنية، وكذا الذهبي، وكان رحمه الله من العباد الملائمين للسنة، ومن الثقات، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، انظر الحلية لأبي نعيم (٣٠٣/٨-٣١٣)، والتذكرة للذهبي (٢٦٥/١-٢٦٦)، وتقريب التهذيب لابن حجر ص(٦٢٤).

(١٨١) رواه اللالكائي (٦٥/١).

(١٨٢) انظر النتيجة السابعة في هذا المبحث.

(١٨٣) الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر ص(٣٥).

(١٨٤) سمي هؤلاء قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب، (انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص٧٩)، وقد روى مسلم في صحيحه في أول حديث منه قول يحيى بن يعمر: ((كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني)) ثم ساق خبر تبرؤ عبد الله بن عمر منهم، وروى الفريابي في القدر ص(٢٠٦) عن الأوزاعي أن أول من نطق فيه نصراني، أسلم ثم تنصّر، يُدعى (سوسن)، وعنه أخذ معبد، وروى ص(٢٢٦) عن ابن عون أن أول من تكلم في القدر (سنسويه بن يونس الأسواري) ثم تكلم معبد.

وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين ينفون علم الله، ولذا جاء في رواية مسلم أنهم ((يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنْف)).

وقد خلفهم المعتزلة بعد ذلك، وهم أشهر من أطلق عليه اسم ((القدرية))، انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٩٨/١) وما بعدها ((شرح قول المعتزلة في القدر)) والفرق بين الفرق للبغدادى ص(١٨، ١١٤) وما بعدها.

وانظر لأنواع القدرية كتاب الدرة البهية شرح القصيدة الثانية للشيخ عبد الرحمن السعدي ص(١٦-٢٥).

(١٨٥) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (٨٩/١)، ومن أهل العلم من ذهب إلى أن تسميتهم بذلك كانت عندما رفضوا زيد بن علي في خلافة هشام بن عبد الملك بسبب ترحمه على أبي بكر وعمر {، فرفضه قوم من أتباعه فسموا رافضة، وسمي من لم يرفضه زيدياً؛ لانتسابهم إليه، انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٣٤-٣٥).

(١٨٦) نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، تلميذ الجعد بن درهم، وكان فصيح اللسان، ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهله، كما روى اللالكائي (٣٨٠-٣٨١/٣) عن أبي معاذ البلخي.

وقد نحا الجهم إلى الغلو في كل أقواله، سواء في الإرجاء أو الجبر أو إنكار الصفات، حتى قال: لا يوصف الله بصفة يوصف بها خلقه، فنفي عن الرب تعالى صفة الحياة والعلم ونحوهما من صفات الكمال.

ولما كان الجهم أشهر من عُرف بنفي الصفات فقد نسب إليه السلف من ينفي صفات الله أو بعضها، انظر لدرجات التجهم كتاب منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد بن عبد اللطيف نور (٤٦/١-٤٩)، وانظر للجهم وأقواله كتاب الملل والنحل للشهرستاني (٨٦-٨٨)، والفرق بين الفرق للبغدادى ص(٢١١-٢١٢).

(١٨٧) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري الشافعي، التزم منهج السلف، مع عبادة وورع، توفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة، انظر السير للذهبي (٤٠/١٨-٤٤)، وطبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٤٠٧/١-٤٠٩).

(١٨٨) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص(٣٠٥)، وعقب به على قول أبي حاتم الرازي: ((علامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة...)).

ونحوه قول اللالكائي (١٧٩/١) بعد رواية قول أبي حاتم: ((ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد)).

(١٨٩) ذكره الشاطبي في الاعتصام (٥٨/١).

(١٩٠) مدارج السالكين (١٧٦/٣).

(١٩١) هو أبو أيوب ميمون بن مهران الرقي، عالم الجزيرة، حدث عن طائفة من الصحابة، واستعمله عمر بن عبد العزيز على قضاء الجزيرة وخراجها، مات سنة سبع عشرة ومائة، انظر: الحلية لأبي نعيم (٨٢/٤-٩٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٩٨-٩٩).

(١٩٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٩٢/٤)، وأورده ابن بطة في كتابه الشرح والإبانة ص (١٥٤).

(١٩٣) هو أبو عبد الله، عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي، إمام عابد، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، انظر: السير للذهبي (٥٢٩-٥٣٣)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٢٢/٣-١٢٤).

(١٩٤) الشرح والإبانة ص (٣٦٨).

(١٩٥) هو الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، الأصولي المفسر، علم شامخ، وفد إلى المملكة العربية السعودية حاجاً، ثم استقر بها وتصدى للتدريس، إلى أن توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وألف، انظر ترجمته مبسوطاً في مقدمة كتابه أضواء البيان (٣/١-٦٤)، لتلميذه الشيخ عطية محمد سالم.

(١٩٦) أضواء البيان (٤٤٨/٣).

(١٩٧) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣٣٩/١١)، وأحمد في مسنده (١٣٠/٤) — وهذا لفظه — والنسائي في تفسيره (٩٤/٢)، والترمذي في سننه (أبواب الأمتال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة)، انظر: عارضة الأحوذى (٣٠٢/٩-٣٠٧)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وحسنه ابن كثير في التفسير (٥٨/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٧٢٤)، ونفى في (٣٥٦/١) في الحاشية رقم (١) احتمال تطرق الضعف إليه بتدليس أحد رواه وهو يحيى بن أبي كثير؛ لأنه صرح بالتحديث، وكذا ضَعَفَ الراوي عنه؛ لأنه تُرْوِع.

(١٩٨) جامع البيان (٨٥/١٢-٨٦)، وروى الهروي في ذم الكلام (٨٣/٤) عن عمر بن عبد العزيز

قوله في الآية: ((أهل الرحمة لا يختلفون)).

(١٩٩) هو رفيع بن مهران الرياحي، الفقيه المقرئ، سمع من عدد من كبار الصحابة، وكان ابن عباس يرفعه على سريره، وقرش أسفل منه، مات سنة ثلاث وتسعين، انظر: طبقات ابن سعد (١١٢/٧-١١٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٦٢-٦١/١).

(٢٠٠) رواه عبد الرزاق في المصنف (٣٦٧/١١)، والآجري في الشريعة (٣٠١/١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥٦/١) — واللفظ للآجري واللالكائي —.

ولما بلغ كلامه هذا الحسن البصري قال: ((صدق ونصح)) وقالت حفصة بنت سيرين لراويها: حدثت محمداً بهذا؟ قال: لا، قالت: فحدثه إذاً، تعني أحابها محمد بن سيرين، وذلك لعظم قدر ما قاله رحمه الله.

(٢٠١) أشار المحشّي إلى أن في إحدى النسخ ((وشيعاً)) بالواو، ولم يرجح أحد اللفظين، والأظهر — والله أعلم — أن الصواب في النسخة التي أشار إليها في الحاشية، لا في نسخة الأصل.

(٢٠٢) نقله عنه تلميذه قوام السنة في كتابه الحجة (٢٢٤-٢٢٥)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٧).

(٢٠٣) أي أنهم لم يختلفوا الاختلاف المذموم الذي كان عليه أهل الأهواء، فأما ما وقع من الخلاف في مسائل يسوغ فيها الخلاف فليس من هذا القبيل الذي نتحدث عنه، كما قال الحسن البصري عند قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَجَعَ رُكُوكًا [هود: ١١٨-١١٩]: ((أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم)) (جامع البيان للطبري ٨٦/١٢).

(٢٠٤) الفتاوى (٢٢٨/١٣).

(٢٠٥) تأويل مختلف الحديث ص(١٤).

(٢٠٦) المصدر نفسه ص(١٣).

(٢٠٧) المصدر السابق ص(١٣).

(٢٠٨) هو أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري، كان رأساً في العلم والعمل، وحدث

عن عدد من الصحابة {، مات سنة خمس وتسعين، انظر: طبقات ابن سعد (١٤١/٧-١٤٦)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٦٤-٦٥).

(٢٠٩) رواه اللالكاني (١/١٤٩)، ونقله ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٢١).

(٢١٠) اختلف في المراد بهم على أقوال، وحمل ابن حجر في الفتح (٨/٨٩٢) آية سورة البروج على القصة الطويلة الواردة في الحديث الذي رواه مسلم (٣٠٠٥) والترمذي في سننه، (أبواب التفسير، سورة البروج، عارضة الأحوذى ١٢/٢٣٨-٢٤٢) عن صهيب رضي الله عنه مرفوعاً: قصة الغلام الذي كان يتعلم من الساحر، ويمر براهب في طريقه فتابعه على دينه، إلى أن تبعه الناس على ذلك وتركوا دين الملك، فخذ لهم الأخاديد وأضرم فيها النيران؛ ليرجعوا عن دينهم.

وفي آخر حديث الترمذي: ((قال: يقول الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾))، لكن قال ابن كثير في التفسير (٤/٤٩٤): ((هذا السياق ليس فيه صراحة أن سياق هذه القصة من كلام النبي ﷺ، قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي: فيحتمل أن يكون من كلام صهيب الرومي، فإنه كان عنده علم من أخبار النصارى))، وانظر لكلام المفسرين جامع البيان لابن جرير (٣٠/٨٤-٨٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/٤٩٣-٤٩٦).

(٢١١) مجموع الفتاوى (٤/٥٠-٥٢).

(٢١٢) المصدر نفسه (٤/٥١).

(٢١٣) مقتبس من تفسير ابن كثير (٣/٥٩) عند تفسيره قول الله: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١].

(٢١٤) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي، شيخ المعتزلة، وعليه اشتغل الأشعري قبل أن ينافه، كان كثير الردود، فصنف ردوداً على أصحابه المعتزلة فيما خالفهم فيه، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. انظر: لسان الميزان لابن حجر (٥/٢٧١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٦٧-٢٦٩).

(٢١٥) هو عبد السلام بن محمد الجبائي، متكلم مشهور، إليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة، توفي

سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (١٨٣/٣)، وشذرات ابن العماد (٢٤١/٢).

(٢١٦) نقله قوام السنة في الحجة (٢٢٥/٢-٢٢٦)، والسيوطي في صون المنطق ص(١٦٧-١٦٨).

(٢١٧) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، من مشاهير الأشاعرة، صنف مصنفات عدة في الكلام والعقليات، توفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٠٣/٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٥٥٣-٥٥٦).

(٢١٨) الفرق بين الفرق ص(١١٤).

(٢١٩) المصدر نفسه ص(٦٦٦).

(٢٢٠) المصدر نفسه ص(١٩٧).

(٢٢١) المصدر نفسه ص(١٩٨).

(٢٢٢) الشاني هنا اسم الفاعل من: شأ بمعنى أبغض، انظر اللسان (١٠١/١).

(٢٢٣) القصيدة النونية (٢٢٦/١).

(٢٢٤) تقدم في آخر المبحث السابق نصُّ أهل العلم على أن جميع أهل الأهواء، بمن فيهم أهل البدع الصغار يشتركون في تقديم أهوائهم على النصوص.

(٢٢٥) الباطنية طوائف كثيرة يجمعهم هذا التعريف، انظر لعقائدهم وفرقهم: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، للدكتور محمد أحمد الخطيب، ودراسة عن الفرق، للدكتور أحمد جلي، الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب ص(١٩٣-٢٨٠).

(٢٢٦) مقتبس من درء التعارض لابن تيمية (٦-٥/٥).

المصادر والمراجع

١. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي — ابن القيم —، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكة، منشورات مكتبة الباز.
٢. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر ١٤٠٩هـ.
٣. الإرشاد إلى قواطع الأدلة، لأبي المعالي عبد الملك الجويني، الطبعة الثانية، تحقيق د. أسعد تميم، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣هـ.
٤. أساس التقديس في علم الكلام، للفخر الرازي، الطبعة الأولى، تقديم د. محمد العريبي، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م.
٥. الاستقامة، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.
٦. أصول الكرخي، لأبي الحسن، عبيد الله بن الحسين الكرخي، ملحق بكتاب كنز الوصول، للبزدوي، كراجي، مركز علم وآداب آرام باغ.
٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية بالرياض، ١٤٠٣هـ.
٨. الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تعريف رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.
٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي — الدمشقي — ابن القيم — تعليق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.
١٠. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط. العاشرة، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.
١١. إغاثة اللهفان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي — ابن القيم —، ط. الثانية، تحقيق محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
١٢. إيقاظ الهمم في شرح الحكم، لأحمد بن محمد بن عجيبة، بيروت، دار المعرفة.
١٣. الإيمان، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

١٤. الأم، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه محمد زهري النجار، بيروت، دار المعرفة.
١٥. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، مطبعة المعاهد بمصر، نشرته مكتبة القدسي ١٣٥٠هـ.
١٦. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، الطبعة الأولى، تعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت، دار الجنان، ١٤٠٨هـ.
١٧. البداية والنهاية، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف — مكتبة النصر، ١٩٦٦م.
١٨. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ط. الثانية حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٩١هـ.
١٩. تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، بيروت، دار الكتاب العربي.
٢٠. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ط. الأولى، دار إحياء التراث العربي، المكتب الإسلامي.
٢١. تعظيم قدر الصلاة، لحمد بن نصر المروزي، ط. الأولى، تحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريواني، المدينة، مكتبة الدار، ١٤٠٦هـ.
٢٢. تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط. الأولى، تحقيق أحمد الزهراني وحكمته بشير، مكتبة الدار وطيبة وابن القيم، ١٤٠٨هـ.
٢٣. تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٣هـ.
٢٤. التفسير، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ط. الأولى، تحقيق صبري الشافعي والسيد الجليمي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٠هـ.
٢٥. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الأولى، علق عليه محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.

٢٦. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الأولى، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٢٥هـ.
٢٧. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.
٢٨. جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، القاهرة، دار الحديث، ١٤٠٧هـ.
٢٩. جامع بيان العلم، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النعمري، ط. الثالثة، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.
٣٠. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الطبعة الأولى، تحقيق د. العسكر والحمدان، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٤هـ.
٣١. حاشية على تفسير الجلالين، لأحمد بن محمد الصاوي، نشرته المكتبة الإسلامية [بدون معلومات].
٣٢. الحجة على تارك المحجة، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، ط. الأولى، تحقيق د. محمد إبراهيم محمد هارون، الهند، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، ١٤١٩هـ.
٣٣. المحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني — قوام السنة —، ط. الأولى، تحقيق د. محمد بن ربيع المدخلي، ود. محمد محمود أبي رحيم، دار الراية، ١٤١١هـ.
٣٤. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، بيروت، دار الفكر.
٣٥. دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)، للدكتور أحمد جلي، الطبعة الأولى، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦هـ.
٣٦. درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د. محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٠هـ.
٣٧. الدرة البهية شرح القصيدة التائية، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، الرياض، مكتبة المعارف،

١٤٠٦هـ.

٣٨. ذكر محنة الإمام أحمد، جمع حنبل، ط. الأولى، دراسة د. محمد نفش، ١٣٩٧هـ.
٣٩. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري، ط. الأولى، تحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٩هـ.
٤٠. ردّ عثمان بن سعيد علي المبرسي العنيد، ضمن كتاب عقائد السلف، جمع علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.
٤١. الرسالة، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط. الثانية، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٣٩٩هـ.
٤٢. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، راجعه عبد الله الأنصاري، قطر، طبعة الشؤون الدينية.
٤٣. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، ط. الرابعة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
٤٤. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط. الأولى، تعليق عزت عبيد وعادل السيد، حمص، دار الحديث، ١٣٩٣هـ.
٤٥. سنن الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ضمن شرحه عارضة الأحوذى لابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.
٤٦. سنن الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، بيروت، دار الكتب العلمية.
٤٧. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ط. التاسعة، أشرف على التحقيق والتخريج شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٤٨. شرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، الطبعة الأولى، تحقيق عبد الكريم عثمان، مطبعة الاستقلال، ١٣٨٤هـ.
٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، بيروت، دار

- الفكر، ١٤١٤هـ.
٥٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، ط. الأولى، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، الرياض، دار طيبة.
٥١. شرح السنة، لأبي محمد الحسن بن علي البرمباري، ط. الثالثة، تحقيق خالد الراددي، دار السلف، ١٤٢١هـ.
٥٢. شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، ط. الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
٥٣. شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين محمد بن علاء الدين علي الأذري الصالحي — ابن أبي العز الحنفي —، ط. الثانية، تحقيق د. التركي والأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٥٤. الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، لأبي عبد الله عبيد الله بن بطة، ط. الأولى، تحقيق د. رضا نعيان، المدينة النبوية، مكتبة العلوم الحكم، ١٤٢٣هـ.
٥٥. شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت — الخطيب البغدادي —، ط. الأولى، تحقيق عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ.
٥٦. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لشمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، — ابن القيم —، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.
٥٧. الصارم المنكي في الرد على السبكي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، قابله وعلق عليه إسماعيل بن محمد الأنصاري، الرياض، طبع رئاسة البحوث بالمملكة، ١٤٠٣هـ.
٥٨. صحيح الجامع الصغير وزيادته، لحمد ناصر الدين الألباني، ط. الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.
٥٩. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.
٦٠. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي

- الدمشقي — ابن القيم —، النشرة الثانية، تحقيق د.علي الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٢هـ/ وكذا المختصر للموصل، بيروت، دار الندوة الجديدة، ١٤٠٥هـ.
٦١. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، علق عليه سامي النشار، دار الكتب العلمية.
٦٢. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
٦٣. طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري — ابن الصلاح —، ط. الأولى، تحقيق محيي الدين علي نجيب، بيروت، دار البشائر، ١٤١٣هـ.
٦٤. طبقات الفقهاء الشافعيين، لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تعليق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم، مكتبة الثقافة، ١٤١٣هـ.
٦٥. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، دار بيروت، ١٤٠٠هـ.
٦٦. طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سوسنة ديفلد، بيروت، ١٣٨٠هـ.
٦٧. العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير، ط. الأولى، اعتنى به خالد السبت، الدمام، دار ابن القيم، ١٤٢٤هـ.
٦٨. عقيدة السلف وأصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، ط. الثانية، تحقيق د.ناصر الجديع، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ.
٦٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، ط. الأولى، الرياض، دار السلام، ١٤٢١هـ.
٧٠. الفتح الرباني والفيض الرحمان، لعبد القادر الجيلاني، ط. الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
٧١. فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، لحمد صالح الزركان، بيروت، دار الفكر.
٧٢. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لحمد بن علي الشوكاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي..

٧٣. الفتوى الحموية الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط. الأولى، تحقيق د. حمد التويجري، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٩هـ.
٧٤. الفرق بين الفرق، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
٧٥. القاموس المحيط، لجده الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتاب العربي.
٧٦. القصيدة النونية، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي — ابن القيم —، شرح محمد خليل الهراس، مصر، دار الفاروق الحديثة.
٧٧. كتاب الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ط. الأولى، تحقيق د. عبد الله الدميجي، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ.
٧٨. كتاب القدر، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، ط. الأولى، تحقيق عبد الله المنصور، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨هـ.
٧٩. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العيسوي، ط. الأولى، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، دار التاج، ١٤٠٩هـ.
٨٠. لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ١٤١٢هـ.
٨١. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. الثانية، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠هـ.
٨٢. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، ط. الثالثة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٣٩٣هـ.
٨٣. مجموع فتاوى أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.
٨٤. المخصص، لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٨٥. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي — ابن القيم —، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ.

٨٦. مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح، ط. الأولى، إشراف طارق بن عوض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ.
٨٧. المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ط. الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.
٨٨. المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧.
٨٩. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط. الثانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
٩٠. معارج القبول، لحافظ بن أحمد حكيم، المطبعة السلفية، بدون معلومات.
٩١. المعتزلة وأصولهم الخمسة، للدكتور عواد بن عبد الله المعتق، ط. الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.
٩٢. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت الحموي، ط. الأولى، تحقيق فريد الجندي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
٩٣. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط. الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
٩٤. المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، استانبول، المكتبة الإسلامية.
٩٥. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، -الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠١هـ، وكذا طبعة دار هجر، الثانية، تحقيق التركي والحلو، ١٤١٢هـ.
٩٦. مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، لأبي المعالي الجويني، ط. الأولى، مصر، المطبعة المصرية، ١٣٥٢هـ.
٩٧. مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.
٩٨. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاي، بيروت، دار المعرفة.
٩٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،

ط. الأولى، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٠٦هـ.

١٠٠. منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، لخالد بن عبد اللطيف، ط. الأولى، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء، ١٤١٦هـ.

١٠١. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن الحمود، ط. الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.

١٠٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري — ابن الأثير — تحقيق محمود الطناحي وظاهر الزاوي، لاهور، الناشر أنصار السنة المحمدية.

١٠٣. وسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم محمد باعبد الله، الطبعة الأولى، الرياض، دار الراية، ١٤١٥هـ.

١٠٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.